الأمم المتحدة

عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية

الاستراتيجية

جدول المحتويات

١- مقدمة

أ) الحفاظ على الموارد الطبيعية وإصلاحها واستخدامها استخداماً مستداماً

ب) دور الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

٢- رؤية التغيير ونظريته

أ) العقبات

ب) المسارات

٣- التنفيذ

أ) **المسار الأول:** بناء حركة عالمية

- تيسير التعاون
- إيجاد واجب قائم على القيم للإصلاح
- إشراك الأفراد
- التشارك مع الشباب
- التعاون مع التربويين
- إبراز المشاريع الرئيسة والمناصرين
- وضع الأسس لما بعد عام ٢٠٣٠

ب) **المسار الثاني:** توليد الدعم السياسي

- إشراك رؤساء الدول وغيرهم من صناع القرار
- عقد حوارات مشتركة بين القطاعات
- إطلاق التمويل وإعادة توجيهه

ج) **المسار الثالث:** بناء القدرة الفنية

- الأخذ بالعلوم والتكنولوجيا في إصلاح النظم الإيكولوجية
- تحفيز العمل الميداني وتسريعه

د) **ترتيبات الإدارة**

- هياكل الحوكمة
- التمويل
- رصد التقدّم المُحرز

الموجز التنفيذي: عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية

هذه الاستراتيجية هي ثمرة عملية تشاورية عالمية شاملة ومنفتحة امتدت على مدار عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. ومن المقرر تعديلها بصفة دورية من أجل توجيه تنفيذ "عقد الأمم المتحدة" من جانب كل أصحاب المصلحة من منظور الشراكة والشمول والعمل المشترك المنسّق.

تسعى خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر والحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ وتحسين سبل العيش للجميع في كل مكان. وهذه الغايات، المُدرجة ضمن ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، لن يتسنى على الأرجح تحقيقها ما لم يتوقف تدهور النظم الإيكولوجية توقفاً مشفوعاً بإصلاحها على امتداد مساحة مهولة تناهز الملايين من الهكتارات على مستوى العالم. واليوم، نجد الدعم السياسي والقدرة التقنية في القطاعين العام والخاص غير كافيين للاستثمار في كثير من مئات الآلاف من مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية في أنحاء العالم؛ وهي نظم في حاجة إلى تنفيذ الإصلاح على ذلك النطاق الموسع. بيد أنّ ذلك الاستثمار المنشود لن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل إنه سيثمر عن عوائد اقتصادية كبيرة تعين على التعافي من أزمة «كوفيد-١٩» بما يؤدي إلى مستوى أقوى من الصمود الاجتماعي والاقتصادي والإيكولوجي. واستناداً إلى البيانات المستقاة من مجموعة كبيرة متنوعة من النظم الإيكولوجية، فإن التوقعات تشير إلى تحقيق ما بين ثلاثةٍ وخمسة وسبعين دولاراً من الفوائد الاقتصادية من البضائع والخدمات المنبثقة من النظم الإيكولوجية؛ وذلك عن كل دولار واحد يُنفَق على إصلاح تلك النظم. ومن ثم، قررت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذ "عقد إصلاح النظم الإيكولوجية" لتحقيق تلك الفوائد والتحقق من إسناد دور حاسم للنظم الإيكولوجية الصحية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن شأن عقد الأمم المتحدة هذا أن يُلهم ويدعم الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأطفال والشباب وشركات القطاع الخاص والشعوب الأصلية والمزارعين والجماعات النسائية والمجتمعات المحلية والأفراد على مستوى العالم، وذلك بهدف التعاون واستحداث مجموعات من المهارات المناسبة من أجل تحفيز جهود التنفيذ الناجح لمبادرات الإصلاح في جميع أنحاء العالم. ويشمل الدعم ما يلي: نشر حركة عالمية تركز على الإصلاح؛ وإعداد التشريعات والأطر السياسية الرامية إلى تحفيز الإصلاح؛ واستحداث آليات تمويلية مبتكرة لتمويل العمليات الميدانية؛ وتفصيل واجبٍ قائم على القيم في الحفاظ على الطبيعة وإصلاحها والاعتناء بها؛ وإجراء بحوث في العلوم الاجتماعية والطبيعية بخصوص إصلاح الأراضي والمياه العذبة وبيئات مصبات الأنهار والبيئات البحرية؛ ورصد معدلات التقدم العالمي في مجال الإصلاح؛ وبناء القدرات التقنية للمشتغلين بالإصلاح على مستوى العالم. ومع أن عقد الأمم المتحدة ينتهي عام ٢٠٣٠، إلا أنه يستهدف بناء منطلق للمجتمعات على مستوى العالم حتى تستقر علاقاتها مع الطبيعة على مسار جديد يصلح لقرون قادمة. ومن المتصور أن يشمل هذا المسار ما يلي: بث احترام الطبيعة في عموم المجتمع، وإصلاح النظم الإيكولوجية على امتداد مئات الملايين من الهكتارات وتوليد الملايين من سبل العيش؛ واحترام حقوق الإنسان مع التركيز على المساواة بين الجنسين والشباب والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وأجيال المستقبل لما لكل هؤلاء من صلة محورية بمبادرات الإصلاح؛ وتحويل سلاسل الإمداد العالمية وتغيير أنماط الاستهلاك بما يحقق الحماية والإدارة المستدامة والإصلاح في الطبيعة؛ وإجراء بحوث علمية طويلة الأمد واستغلالها في توجيه مبادرات الإصلاح؛ واعتبار قيمة الطبيعة ركناً رئيساً في النظم الوطنية المعنية بتقييم الرفاه الاقتصادي.

١- مقدمة

أ) الحفاظ على الموارد الطبيعية وإصلاحها واستخدامها استخداماً مستداماً

١- صدر القرار رقم ٧٣/٢٨٤ في ١ آذار/مارس ٢٠١٩، وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجبه العقد الممتد من ٢٠٢١ إلى ٢٠٣٠ "عقدَ الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية" (يشار إليه في ما يلي بلفظ "عقد الأمم المتحدة")؛ واهتدى القرار بهدف رئيس هو منع تدهور النظم الإيكولوجية على مستوى العالم ووقفه وعكس مساره. وبناءً عليه ستهتدي جميع المبادرات المنضوية تحت عقد الأمم المتحدة بمجال تركيز مزدوج يتمثل في حماية النظم الإيكولوجية وإصلاحها. وسيقرر السياق المحلي الاجتماعي الاقتصادي والإيكولوجي لكل مبادرة شكلَ التوازن المناسب بين الحفاظ والإصلاح، لا سيما في ما يخص المساحات الخضراء. وسيتأتى تحقيق ذلك التوازن بعون من التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي وفق منظور حقوقي يعلم فيه جميع أصحاب المصلحة كل الفوائد المرجوة من الحفاظ على الموارد الطبيعية وإصلاحها واستخدامها استخداماً مستداماً ضمن النظم الإيكولوجية المحلية. يشير مصطلح الإصلاح – حيثما استُخدم في النص أدناه – إلى هذا النوع من التخطيط والإجراءات اللاحقة داخل النظم الإيكولوجية المعنية.

٢- في سياق عقد الأمم المتحدة، ينطوي إصلاح النظم الإيكولوجية على متوالية من أنشطة كثيرة متنوعة تساهم في حماية النظم الإيكولوجية السليمة وإصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة[١]. وتشمل تلك الأنشطة -مثالاً لا حصراً- تعزيز الكربون العضوي في أنواع التربة الزراعية، وزيادة الأرصدة السمكية في المناطق التي تعرّضت للصيد الجائر، وعلاج المناطق الملوثة، وإحياء العمليات الإيكولوجية، واستعادة التنوع البيولوجي، والحفاظ على الحياة الحيوانية والنباتية الكفيلة بالمساعدة في عملية الإصلاح والإحياء. ويمكن أن يتراوح نطاق تلك الأنشطة بين بضع مئات من الأمتار وآلاف الكيلومترات، فذلك رهن بالعوامل المجتمعية والنظم الإيكولوجية المستهدفة. ومن المعلوم أن إحياء النظم الإيكولوجية يحقق زيادة هائلة في الإمداد بخدمات النظم الإيكولوجية وجودتها على مر الوقت وصولاً إلى النتائج المرجوة الداعمة لأولويات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. يبرز القرار عدد الفوائد المرجوة من هذه العملية وما لها من دور محوري ممكن في تحقيق أهداف خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وما يتصل بها من عقد الأمم المتحدة للعمل. ومن تلك الفوائد: القضاء على الفقر، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة تغير المناخ، وتحسين سبل العيش للجميع في كل مكان. والحق أن الأخذ بمقتضيات الكفاءة والاستدامة في إصلاح النظم الإيكولوجية -معززاً بالحفاظ عليها- لكفيل على نحو فريد بإحداث مساهمات كبرى في سبيل أهداف التنمية المستدامة كلها (١٧ هدفاً)[٢] في عموم المناطق الزراعية من العالم، وفي جباله وغاباته وأراضيه الرطبة وسواحله ومحيطاته. وسيقدم إصلاح النظم الإيكولوجية دعماً خاصاً للحياة تحت الماء (الهدف ١٤)، والحياة في البر (الهدف ١٥) من خلال تعزيز جودة الموائل للحياة البرية ومناطقها. وستساهم تحسينات الموائل بدورها في معاونة المجتمعات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها (الهدف ١٣)، وتحسين صحة المجتمعات في البيئات الريفية والحضرية (الهدفان ٣ و١١)، وزيادة إمدادات المياه النظيفة (الهدف ٦)، والغذاء المستدام (الهدفان ٢ و١٢). أما التحسينات في الإصلاح وفق مبادئ المساواة بين الجنسين والعدالة التصالحية[٣] فمن شأنها إتاحة ما يلي وتعزيزه: مسارات فرص العمل والدخل (الأهداف ١ و٥ و٨ و١٠ و١٦)؛ والتعاون العابر للقطاعات، والتعلم والابتكار في مجال استخدام البضائع والخدمات المنبثقة عن النظم الإيكولوجية (الأهداف ٤ و٧ و٩ و١٧). وستساعد كل تلك التأثيرات البلدانَ في حل المنازعات على الموارد الطبيعية وتقليل اضطرار المجتمعات المحلية إلى الهجرة بسبب النزاعات. وأخيراً، وفي إطار من الاتساق التام مع خطة التنمية ٢٠٣٠، سيكون احترام حقوق الإنسان لكل البشر (بما في ذلك -على سبيل المثال- المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في كثير من النظم الإيكولوجية التي تتطلب الحفاظ والإصلاح) من العوامل المحورية في كل الأنشطة المُقامة ضمن عقد الأمم المتحدة.

٣- هناك أفق كبير لمساعدة عقد الأمم المتحدة في التعافي الاقتصادي من جائحة «كوفيد-١٩» على مستوى العالم. وقد وُثقت استثمارات في إصلاح النظم الإيكولوجية على نطاق واسع، وثبت توليدها سبلَ عيشٍ أكثرَ نظير كل دولار مُنفق مما ثبت في قطاعات أخرى، مثل النقل وبناء البنية التحتية؛ إلى جانب تحقيق

---

١ غان وآخرون. ٢٠١٩. المبادئ والمعايير الدولية لممارسة الإصلاح الإيكولوجي. الطبعة الثانية. دورية Restoration Ecology DOI:10.1111/rec.13035. انظر https://www.ser.org/page/SERStandards/International-Standards-for-the-Practice-of-Ecological-Restoration.htm، يُقصد بمصطلح "النظم الإيكولوجية المتدهورة" النظم البرية ونظم المياه العذبة والنظم البحرية التي تحولت أو غُيرت، بما في ذلك المسطحات الخضراء والبيئات الحضرية. ويشمل مصطلح "الإصلاح" العمليات والمكونات الحيوية واللاحيوية.

٢ IRP. ٢٠١٩. إصلاح الأراضي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مقالة للفريق الدولي المعني بالموارد. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، كينيا؛ المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الجهد التعاوني لتقييم تدهور الأراضي. ٢٠١٨. تقرير التقييم الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بشأن تدهور الأراضي وإصلاحها. بون: المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. متاح على: https://www.ipbes.net/assessment-reports/ldr IPCC. ٢٠١٩. تغيّر المناخ واليابسة. تقرير اختصاصيين لدى الهيئة الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، وإدارة الأراضي المستدامة، والأمن الغذائي، وتدفقات غازات الدفيئة في النظم الإيكولوجية الأرضية.

٣ جي هيل، إس كولمز، إم همفريس، آر ماكلين، إي تي جونز. ٢٠١٩. استخدام أدوات دعمالقرار في التخطيط البيئي من أصحاب المصلحة المتعددين: العدالة التصالحية وتخطيط الأحواض الفرعية في حوض نهر كولومبيا. دورية الدراسات البيئية والعلوم العدد ٩، ص ١٧٠-١٨٦. متاح على: https://link.springer.com/article/10.1007/s13412-019-00548-x

عوائد اقتصادية جاذبة على المدى الطويل[٤]. وعلى ذلك، فمن الأدوار الحاسمة لعقد الأمم المتحدة إبراز فرص خلق الوظائف وتوليد الدخل المتوخاة من إصلاح النظم الإيكولوجية أمام صناع القرار، مشفوعةً بتفصيل كيفية اغتنام تلك الفرص.

دور الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

٤- انطوى القرار المذكور آنفاً على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم عقد الأمم المتحدة من خلال بناء زخم جديد لإصلاح النظم الإيكولوجية عالمياً، والتوسع في جهود الإصلاح الحالية، وزيادة الوعي بأهمية الحفاظ والإصلاح، وبناء تكاملات بين مبادرات الزراعة والتنمية الحضرية، والحفاظ على النظم الإيكولوجية وإصلاحها. ومن خلال هذا الدعم يُنتظر من عقد الأمم المتحدة أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى أهداف اتفاق باريس المعتمدة ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية)، وأهداف تحييد تدهور الأراضي المدعومة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (اتفاقية التصحر)، وأهداف الإطار العالمي للتنوع الحيوي بعد عام ٢٠٢٠ ضمن اتفاقية التنوع البيولوجي، والغاية المستهدفة في "تحدي بون" المتمثلة في إصلاح ٣٥٠ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة. أما الأهداف المنشودة من اتفاقيات دولية أخرى ولها صلة بالحفاظ على النظم الإيكولوجية وإصلاحها فستلقى الدعم أيضاً في إطار تلك الأنشطة، ويشمل ذلك مثلاً اتفاقية التراث العالمي، واتفاقية رامسار، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، وخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومبادرة تخفيض انبعاثات إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية (+REDD) ضمن الاتفاقية الإطارية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقيات البحار الإقليمية. كما سيكون لعقد الأمم المتحدة أثر متمم لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠)، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، والعقد الدولي للعمل المتعلق بالمياه من أجل التنمية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٢٨)؛ فضلاً عن التعويل على العقود الأممية السابقة مثل العقد المعني بالتنوع البيولوجي (٢٠١١-٢٠٢٠) وعقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠). وسيتسنّى كل ذلك من خلال آليات تنسيقية تتولى وضعها الوكالات المسؤولة عن قيادة عقد الأمم المتحدة (انظر القسم المتعلق بهياكل الحوكمة أدناه).

٥- ينص القرار على أنه ودعماً لعقد الأمم المتحدة فعلى الدول الأعضاء تدعيم الإرادة السياسية وحشد الموارد وبناء القدرات وتعميم إصلاح النظم الإيكولوجية ضمن السياسات والخطط الوطنية، مع تنفيذ خطط حماية النظم الإيكولوجية وإصلاحها، ومباشرة الجهود البحثية العلمية التعاونية ذات الصلة. وقد خضع النهج الاستراتيجي والأنشطة المقترحة في عقد الأمم المتحدة للتنقيح خلال المدة من آذار/مارس ٢٠١٩ إلى آذار/مارس ٢٠٢٠ من خلال عملية تشاورية مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات الشباب والكيانات الدينية والأمانات العامة لاتفاقيات ريو. وأجريت المشاورات من خلال مشاركات على هامش اجتماعات اتفاقيات ريو[٥]، كما أجريت من خلال ورش ولقاءات واتصالات جماعية. تستند وثيقة الاستراتيجية الماثلة إلى المعلومات المستقاة من تلك المشاورات ومن نحو ٢٠٠٠ تعقيب على مسودة الاستراتيجية (منشورة على الموقع الإلكتروني لعقد الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٢٠) واردة من الحكومات ومن منظمات غير حكومية وجامعات وفرق بحثية والمجتمع المدني وفئات الشعوب الأصلية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الشبابية ومن أفراد. وللاستراتيجية غرض ثلاثي المحاور: أولها تحفيز نهج جديد نحو التنمية الوطنية يكون إصلاح النظم الإيكولوجية فيه محورياً على صعيد التخطيط الإنمائي والاستثمار؛ وثانيها تعميم المشاركة الموسعة والتمثيلية ضمن مبادرات الإصلاح، بما في ذلك ما يكون في أوساط الشعوب الأصلية والمزارعين والمنظمات الشعبية والزعامات التقليدية؛ وثالثها إلهام أصحاب المصلحة حول أنحاء العالم من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لإنجاح عقد الأمم المتحدة، وذلك من خلال أنشطة إصلاحية على النطاقين الضيق والواسع.

---

٤ تي بندور، تي دبليو ليستر، إيه ليفنغود، إيه ديفيس، إل يونافجاك ٢٠١٥. تقدير حجم اقتصاد الإصلاح الإيكولوجي وتأثيره. PloS one ١٠، e٠١٢٨٣٣٩. متاح على: https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0128339

تي كيه بندور، إيه ليفنغود، تي دبليو ليستر، إيه ديفيس، إل يونافجاك، ٢٠١٥. تعريف وتقييم اقتصاد الإصلاح الإيكولوجي. دورية Restoration Ecology العدد ٢٣، ص ٢٠٩-٢١٩. متاح على: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/rec.12206

نيلسن- إم بينكس وسي موزلي ٢٠١٣. الآثار الاقتصادية والتوظيفية لإصلاح الغابات ومستجمعات المياه. دورية Restoration Ecology العدد ٢١، ص ٢٠٧-٢١٤. متاح على: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1526-100X.2012.00885.x

سي بي كيلون وتي هاسلغريف ٢٠١٤. اقتصاد الإصلاح في أوريغون: كيف يفيد الاستثمار في الأصول الطبيعية المجتمعات المحلية والاقتصاد الإقليمي. SAPIENS: دراسات استقصائية ورؤى تكاملية بين البيئة والمجتمع ٧، ٧-٢. متاح على: https://journals.openedition.org/sapiens/1599

٥ عُقدت >٢٥ ورشة/فعالية ركزت على استراتيجية العقد؛ واستشير >١٥٠ فرداً عبر مكالمات على تطبيق سكاي بي Skype أو في اجتماعات مباشرة؛ وشارك >٥٠ منظمة.

٢- رؤية التغيير ونظريته

أ) مسار جديد للقرن الحادي والعشرين

٦- تتمثل الرؤية الشاملة لعقد الأمم المتحدة في عالمٍ تُستعاد فيه العلاقة بين الإنسان والطبيعة من أجل صحة وعافية الحياة وأجيال المستقبل على كوكب الأرض، تتزايد فيه مساحة النظم الإيكولوجية الصحية، وينتهي فيه فقدان تلك النظم وتجزئتها وتدهورها.

تقوم هذه الرؤية على أهداف ثلاثة رئيسة، هي:

- تعزيز الالتزامات والإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل منع تدهور النظم الإيكولوجية ووقفه وعكس مساره؛
- زيادة فهمنا للمزايا المتعددة المتوخاة من النجاح في إصلاح النظم الإيكولوجية؛
- تطبيق المعارف المكتسبة وإدراجها في نظمنا التعليمية وفي كل جوانب صنع القرار بالقطاعين العام والخاص.

وبتحقيق تلك الأهداف سيُساهم هذا العقد في مساعدة المجتمعات عالمياً على الشروع في مسار جديد للعمل الإيكولوجي والاقتصادي والاجتماعي طوال ما تبقى من القرن الحادي والعشرين وما بعده؛ علماً بأن التخطيط لإطار زمني من هذا القبيل ضروري لأن مبادرات الحفاظ على النظم الإيكولوجية وإصلاحها هي بطبيعتها طويلة الأمد وينضوي تحتها كثير من الأجيال البشرية. ومن ثم، سيتعاون عقد الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً مع الشركاء الذين يستضيفون منصات وبرامج قائمة على تصورات تتجاوز العام ٢٠٣٠.

٧- الجانب الإيكولوجي للمسار الجديد للقرن الحادي والعشرين سيشهد إصلاح مجموعة كبيرة متنوعة من النظم الإيكولوجية حتى يتسنى لها الجود ببضائع وخدمات كثيرة للأجيال الحالية. كما سيُساهم المسار نفسه في الحفاظ على التنوع البيولوجي من أجل استمراره ومن أجل أجيال المستقبل. أما الجانب الاقتصادي من المسار فسيولد اقتصاداً إصلاحياً جديداً يضم استثمارات موجهة إلى إصلاح النظم الإيكولوجية على مستوى مئات الملايين من الهكتارات. وسيؤدي ذلك الإصلاح إلى إيجاد عشرات الملايين من الوظائف الجديدة، وتحقيق عوائد اقتصادية كبيرة على الاستثمار، ومساعدة العالم في استدراك الضرر الاقتصادي الذي خلفته جائحة «كوفيد-١٩». وأخيراً، سيتكفل الجانب الاجتماعي من المسار بالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان التزاماً كاملاً قوياً تحت مظلة الاقتصاد الإصلاحي الجديد. أما جميع القرارات الطويلة الأمد بخصوص استغلال الموارد الطبيعية (في البيئات الحضرية أو شبه الحضرية أو الصناعية أو الريفية أو البحرية) فستتخذ بشفافية وتشاور مع جميع أصحاب المصلحة مع إطلاعهم على كامل حقوقهم والمزايا المترتبة على قرارات الشروع في الحفاظ على النظم الإيكولوجية وإصلاحها على المدى البعيد. ولا بد من مشاركة المزايا الاقتصادية المترتبة على الإصلاح مشاركةً منصفةً في الأراضي التي يُنفّذ فيها الإصلاح، وذلك وفق المبادئ الحقوقية التي تختص بها فئات المجتمع السابق تهميشها على أساس النوع الاجتماعي أو العرق أو السن أو الجنسية أو الحالة الاقتصادية. وسيكون لسياسات حيازة الأراضي وحقوق الشعوب الأصلية أهمية بالغة بالنظر إلى أن كثيراً من المساحات المؤاتية للإصلاح تستغلها حالياً شعوب أصلية مع الافتقار لأمان حيازة الأراضي.

ب) العقبات

٨- لتحقيق رؤية عقد الأمم المتحدة وتمهيد الساحة لمسار جديد للعلاقة بين البشر والطبيعة على امتداد القرن الحادي والعشرين، لا بد لأصحاب المصلحة الذين يمثلون كل القطاعات الاقتصادية من جميع أنحاء العالم أن يتعاونوا على تنفيذ أنشطةٍ متنوعةٍ شتى. غير أن عدد التفاعلات التعاونية والأنشطة غير الميدانية المطلوبة للتوسع في أنشطة الإصلاح وصولاً إلى مستوى تُحقق معه آثاراً عالمية مجدية إنما هو أكبر من أن ينضوي تحت مبادرة واحدة بتنسيق مباشر وإدارة مباشرة. وعلى ذلك، تهدف الاستراتيجية إلى تحفيز ودعم حركة عالمية تشاركية بين النظراء بما يحقق التنظيم الذاتي والتنسيق الذاتي بأسلوب لامركزي، إلى جانب اتباع مبادئ توجيهية واضحة بخصوص حماية النظم الإيكولوجية وأنشطة الإصلاح.

٩- سيتصدى عقد الأمم المتحدة لست عقبات رئيسة من أجل تحفيز حراك عالمي ينشر جهود الإصلاح وتنفيذها على نطاق واسع؛ علماً بأن تلك العقبات تتعلق بالوعي العام والإرادة السياسية والبيئة التشريعية والسياسات، والقدرات التقنية والتمويل والبحث العلمي.

- العقبة الأولى هي الوعي المحدود في جميع المجتمعات حول العالم بالآثار السلبية الكبيرة التي يخلّفها تدهور النظم الإيكولوجية على عافية البلايين من الناس وسبل عيشهم[٦،٧]، وتكاليف ذلك التدهور[٨]، والمزايا المجتمعية العميقة التي ستتحقق بفضل الاستثمارات الكبرى في إصلاح تلك النظم[٩].
- العقبة الثانية هي أنه على الرغم من المزايا الاقتصادية التي ستجلبها استثمارات الإصلاح للمجتمعات، فإن الضغط على صناع القرار في القطاعين العام والخاص للاستثمار في مبادرات طويلة الأمد لإصلاح النظم الإيكولوجية هو ضغط ضئيل نسبياً حال مقارنته بالضغوط الداعية للاستثمار في قطاعات أخرى مثل الرعاية الصحية والتصنيع والتعليم والدفاع.
- العقبة الثالثة هي الندرة النسبية للتشريعات والسياسات والأنظمة والحوافز الضريبية والإعانات التي تحفز التحول في الاستثمارات نحو الإصلاح الموسع ونظم الإنتاج الكبرى، وما يماثلها من سلاسل القيمة والبنية التحتية التي لا تتسبب في تدهور النظم الإيكولوجية.
- العقبة الرابعة هي محدودية المعارف التقنية وضعف قدرة الحكومات الوطنية والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والشركات الخاصة على تصميم مبادرات الإصلاح الموسعة، وتنفيذها.
- العقبة الخامسة هي التمويل القليل نسبياً الذي تخصصه المجتمعات للاستثمار في الإصلاح الموسع، وذلك بسبب المخاطر المتصورة و/أو الحقيقة التي تنطوي عليها تلك الاستثمارات.
- وأخيراً، العقبة السادسة وهي محدودية الاستثمار في البحوث الطويلة الأمد؛ بما في ذلك ما يتعلق بالعلوم الاجتماعية والطبيعية، والمراد هو البحوث التي تركز على الابتكار في تحسين بروتوكولات الإصلاح على مر الوقت.

١٠- هناك كثير من العقبات الثانوية الماثلة أمام تحقيق رؤية عقد الأمم المتحدة، وهي عقبات لا بد من التصدي لها وفق تحرك عالمي شامل من جانب أصحاب المصلحة؛ وهو تحرك يتراوح بين العوامل الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية المحلية في مساحات خضراء معينة؛ والعوامل الجيوسياسية العالمية والقوى الاقتصادية المؤثرة في الحكومات وفي المنظمات الحكومية الدولية. ويقدم الملحق (١) موجزاً لأمثلة على أنواع العقبات التي سيواجهها أصحاب المصلحة على الأرجح، وهي عقبات يغلب عليها التعقيد والتداخل والترابط. ومن المقرر التوسع في الملحق المذكور في مجرى العقد في ظل إبراز أصحاب المصلحة ما يواجهونه من عقبات إضافية والنُهُج المقترحة منهم لإدارة التعقيد الكبير فيها على الأصعدة الإيكولوجية والاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بالتأثير في إدارة الأراضي والمحيطات على امتداد مئات الملايين من الهكتارات على مستوى العالم[١٠].

ج) المسارات

١١- تتمثل استراتيجية عقد الأمم المتحدة في التصدي للعقبات الست الرئيسة السالف بيانها من خلال جهد تعاوني بين كل أصحاب المصلحة على امتداد مسارات ثلاثة رئيسة. أما المسار الأول فيُراد به تحقيق تحرك عالمي تشاركي بين النظراء للتركيز على التوسع في جهود الإصلاح. وأما المسار الثاني فيعزز الإرادة السياسية بما يوجّه قيادات القطاعين العام والخاص إلى دعم التحرك العالمي ومناصرة جهود الإصلاح. وأما المسار الثالث فيُراد به تعزيز البحث والتطوير بما يولد القدرة التقنية المطلوبة لإصلاح النظم الإيكولوجية إصلاحاً موسعاً. ويستعرض الشكل ١ نظرية التغيير، مع إبراز المسارات والعقبات المذكورة آنفاً.

١٢- المسار الأول معني بتوليد حراك عالمي يستند إلى قاعدة من الشبكات والمبادرات المحلية والإقليمية والعالمية المترابطة (انظر الأمثلة في الملحق ٣)، وسيركز على زيادة الوعي وتغيير نظرة المجتمعات لقيمة إصلاح النظم الإيكولوجية. ويسعى هذا المسار إلى زيادة عزم المجتمعات في جميع أنحاء العالم على إصلاح المساحات المتدهورة إصلاحاً واسع النطاق. وسيبرز هذا المسار القيمة الاقتصادية للإصلاح بالنسبة للمجتمعات المحلية مقارنة بتكلفة القعود على الإصلاح. ويمكن تحقيق هذا الإصلاح عبر استثمارات فردية في مساحات ضخمة على امتداد مئات الآلاف من الهكتارات، أو عبر مبادرات صغيرة كثيرة تتضافر – في مجموعها – لتحقيق زيادة كبيرة في إمدادات البضائع والخدمات المنبثقة من النظم الإيكولوجية في أرض بعينها أو منطقة بحرية معينة. ويهدف المسار الأول إلى تغيير السلوكيات في عموم المجتمع للتحول عن أسباب تدهور النظم الإيكولوجية وإعاقة إصلاحها؛ علماً بأن تلك السلوكيات قائمة حالياً على الرغم من المعارف العلمية المتعمقة بخصوص الآثار السلبية للتدهور في الرفاه المجتمعي؛ والمزايا المتنوعة لإصلاح النظم الإيكولوجية بالنسبة إلى أجيال الحاضر والمستقبل؛ والتدخلات المطلوبة لوقف التدهور ومنعه وعكس مساره.

---

٦ المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الجهد التعاوني لتقييم تدهور الأراضي. ٢٠١٨. تقرير التقييم الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بشأن تدهور الأراضي وإصلاحها. بون: المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. متاح على: https://www.ipbes.net/assessment-reports/ldr

٧ الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغير المناخ. ٢٠١٨. الاحترار العالمي بمعدل ١.٥ درجة مئوية. تقرير خاص من الهيئة الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ حول آثار الاحترار العالمي بمعدل ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية؛ ومسارات انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة عالمياً، وذلك في سياق تقوية الاستجابة العالمية للتهديد المتمثل في تغير المناخ، وفي التنمية المستدامة، وفي جهود القضاء على الفقر. متاح على: https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2019/06/SR15_Full_Report_High_Res.pdf

٨ التكاليف العالمية لهذا التدهور باهظة للغاية، إذ تقدر قيمة الخدمات المفقودة في النظم الإيكولوجية بما بين ٦,٣ و١٠,٦ تريليون دولار في العام. انظر مبادرة "اقتصاديات تدهور الأراضي". ٢٠١٥. قيمة الأراضي: أراضٍ مزدهرة وعوائد إيجابية من خلال الإدارة المستدامة للأراضي. متاح على www.eld-initiative.org

٩ اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ٢٠١٥. اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بالنسبة إلى الزراعة والغذاء: نحو دراسة عالمية لاقتصاديات نظم الأغذية الزراعية. جنيف: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح على: http://www.teebweb.org/wp-content/uploads/2013/08/Towards-TEEBAgFood_15May2015.pdf

١٠ سيشمل ذلك اعتماد نهج للتفكير في النظم من أجل إدارة الشكل غير المستقيم – وغير المتوقع غالباً – لتفاعل تلك العوامل. انظر - مثلًا - إم أناند، وآر إي ديروتشرز ٢٠٠٤. التقدير الكمي لنجاح الإصلاح وفق مفاهيم ونماذج معقدة للنظم. دورية Restoration Ecology العدد ١٢، ص ١١٧-١٢٣. متاح على: http://www.uoguelph.ca/~manand/Papers/AnandEt04.pdf

الشكل ١. نظرية التغيير الخاصة بعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية

المشكلة:

لن تتحقق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من دون إصلاح النظم الإيكولوجية الأرضية والمياه العذبة والنظم البحرية المتدهورة بشكلٍ شامل على الصعيد العالمي.

الرؤية:

عالمٌ – من أجل صحة ورفاه جميع أشكال الحياة على كوكب الأرض وحياة الأجيال القادمة – نكون قد تمكّنا فيه من إصلاح العلاقة بين البشر والطبيعة، من خلال زيادة مساحة النظم الإيكولوجية الصحية، ووضع حدٍّ لفقدانها وتجزُّؤها وتدهورها.

الأهداف:

١- تعزيز الالتزامات والإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل منع تدهور النظم الإيكولوجية ووقفه وعكس مساره؛

٢- زيادة فهمنا للمزايا المتعددة المتوخاة من النجاح في إصلاح النظم الإيكولوجية؛

٣- تطبيق المعارف المتعلقة بإصلاح النظام الإيكولوجي وإدراجها في الأنظمة التعليمية وفي كل جوانب صنع القرار لدى القطاعيْن العام والخاص

تشمل العقبات التي تحول دون تحقيق الرؤية ما يلي:

التوعية العامة	الإرادة السياسية	البيئات التشريعية والخاصة بالسياسة العامة	القدرة التقنية	التمويل	البحث العلمي

للتغلب على هذه الحواجز وتحقيق رؤيتها، سيسعى عقد الأمم المتحدة إلى العمل عبر ثلاث مسارات.

الحراك العالمي

- زيادة الوعي بفوائد إصلاح النظم الإيكولوجية
- زيادة عزم المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم على الاستثمار في إصلاح النظم الإيكولوجية
- تغيير السلوكيات نحو الحدّ من تدهور النظم الإيكولوجية
- استعراض العوائد الاقتصادية المتأتية من الإصلاح في نظم إيكولوجية مختلفة
- دعم حراك عالمي لا مركزي يركز على إصلاح النظم الإيكولوجية
- إدراج إصلاح النظم الإيكولوجية في الأنظمة التعليمية على مستوى العالم
- الترويج لإصلاح النظم الإيكولوجية من منظورٍ قائمٍ على القِيَم
- تطوير آليات تمويلية وتنفيذها لصالح إصلاح النظم الإيكولوجية

الإرادة السياسية

- مساعدة قادة المجتمع على مناصرة إصلاح النظام الإيكولوجي
- تعديل الأطر التشريعية والخاصة بالسياسة العامة لتعزيز إصلاح النظم الإيكولوجية
- تسهيل الحوار وأوجه التعاون بين الحكومات والقطاعات بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية
- إعادة توجيه دعم الوقود الأحفوري والزراعة والغابات وصيد الأسماك إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية وإصلاحها

القدرة التقنية

- تعزيز القدرات وبناؤها عبر القطاعات من خلال:
- تصميم مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية وتنفيذها ومتابعتها وضمان استدامتها
- إجراء بحوث علمية طويلة الأجل بشأن تفعيل جهود إصلاح النظم الإيكولوجية والفوائد المتأتية منها
- تجميع الدروس المستفادة من مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية القائمة
- إدماج المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية في مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية
- تطبيق الموافقة الحرّة المسبقة والمستنيرة في مبادرات إصلاح النظام الإيكولوجي

سيعملُ عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية على ترسيخ ثقافة إصلاح النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي بحيث يجري من خلالها إطلاق مبادرات للإصلاح وتعميمها في جميع أنحاء الكوكب.

١٣- من المقرر تشكيل مركز رقمي بمعرفة الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة ضمن المسار الأول حتى يقدم ما يلي: دعوات محددة للعمل من أجل تغيير نظرة المجتمعات المحلية للحاجة إلى إصلاح النظم الإيكولوجية؛ وتدفقات المعلومات بين أصحاب المصلحة من واقع البحوث والسياسات والممارسات؛ والتعلم بين النظراء وتبادل الخبرات؛ وإيجاد منصة للمشتغلين بالإصلاح (من أفراد ومجموعات ومجتمعات محلية، مع التركيز بصفة محددة على الشعوب الأصلية والمزارعين والنساء والشباب) بُغْيَة التواصل في ما بينهم ومع المستثمرين والجمهور وجهات التمويل؛ بالإضافة إلى خلاصات أفضل الممارسات في مختلف النظم

الإيكولوجية؛ والتوجيه الإرشادي لزيادة صمود النظم الإيكولوجية بعد إصلاحها في ظل تغير المناخ[11]، واقتفاء مآلات المبادرات الحالية والسابقة لإصلاح النظم البيئية في جميع أنحاء العالم. أما الإجراءات الأخرى في ظل المسار الأول فتتعلق بالتوعية والاستثمارات وتصفية الاستثمارات وخطط الأعمال وسلاسل القيمة. من جانب آخر، ستتولى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) – بالتعاون مع شركاء آخرين – تيسير إدماج الإصلاح في برامج التعليم على الأصعدة كافة (الأساسي والثانوي والجامعي) من خلال برنامج المنظمة "التعليم من أجل التنمية المستدامة". وفي ظل إطار برنامج "التعليم من أجل التنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠"، سيهاب بالحكومات والمدارس والتربويين والشباب والزعامات التقليدية والمجتمعات المحلية إدماج إصلاح النظم الإيكولوجية في نظم التعليم الرسمية وغير الرسمية وغير النظامية؛ بما في ذلك التعليم المجتمعي – على أن يصل ذلك إلى كل الناس على اختلاف أعمارهم. ومن المتصوَّر تحفيز الاستثمارات في إصلاح النظم الإيكولوجية من خلال التعاون مع قطاع التمويل لاستحداث آليات تمويلية من بينها إنشاء صناديق مؤثرة عالمياً ومحلياً، والتمويل المتناهي الصغر، والمسارات الائتمانية في المصارف، وبرامج حوافز المدفوعات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومخصصات في ميزانيات الدول (على الصعيدَيْن الوطني ودون الوطني)، وتسهيلات المنح الصغيرة، والسندات الخضراء، وخيارات الأداء المصرفي المستدامة بالنسبة إلى الجمهور، والمشاريع الرسمية للمساعدة الإنمائية. أما الدعوات إلى التحرك من أجل التخلي عن الاستثمار في المشاريع المسببة لتدهور النظم الإيكولوجية فسيأتي تفصيله ونشره على المركز الرقمي. وسيواكب ذلك وضع وتدعيم خطط الأعمال المصرفية وسلاسل القيمة التي تيسر إصلاح النظم الإيكولوجية.

١٤- المسار الثاني معني بمساعدة فئات من بينها رؤساء الدول ووزراء الحكومات ورؤساء الإدارات الحكومية وأعضاء البرلمانات وقيادات الأعمال وملاك الأراضي من أجل مناصرة جهود الإصلاح – كل في بلده. من هذا المنطلق، وبالتعويل على الزخم المتولد من الحراك العالمي وفق المسار الأول، ستجد الإرادة السياسية تعزيزاً من أجل إصلاح النظم الإيكولوجية. ومن المتصوَّر إشراك وزارات المالية والتخطيط بصفة خاصة في المسار الثاني بدافع من شركاء عقد الأمم المتحدة والفريق الأساسي؛ وذلك بُغْيَة إدراج جهود الإصلاح ضمن الميزانيات وخطط التنمية واستراتيجيات تغير المناخ على الصعيد الوطني (بما فيها المساهمات المحددة وطنياً). وستثمر تلك المشاركات عن آفاق لتبيان قدرة الاستثمارات في إصلاح النظم الإيكولوجية على مساعدة البلدان للتعامل من الضرر الاقتصادي الناجم عن جائحة «كوفيد-١٩»، على أن تُقدم التفاصيل بشأن عدد من سبل العيش المستحدثة نظير كل مليون دولار أمريكي مستثمَر، وبشأن العوائد الاقتصادية الجاذبة ترتيباً على ذلك. ومن نقاط التركيز الأخرى في هذا المسار تعاون شركاء عقد الأمم المتحدة مع الوزارات والإدارات الحكومية في قطاعات الزراعة والبيئة والطاقة والتعدين والصناعة والبنية التحتية والسياحة والتنمية الاقتصادية وتقليل مخاطر الكوارث؛ وذلك من أجل تعديل الأطر التشريعية والتنظيمية والسياسية على نحو يوقف تجزئة النظم الإيكولوجية وتدهورها، ويحفز جهود إصلاحها على نطاق واسع.

١٥- سيتولى الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة وشركاؤه إطلاق المناقشات بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية ضمن المسار الثاني. وستركز تلك المناقشات على التدخلات اللازمة للشروع في الإصلاح داخل بلد معين، وستكون المناقشات مشتركة بين القطاعات المعنية داخل الحكومات وبين الحكومات، وتتجاوز ذلك وصولاً إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص. وسيكون لتلك المناقشات مواضيع تربط بين المنظمات الشعبية وصناع القرار على الصعيد الوطني، ومن تلك المواضيع: إعادة توجيه الاستثمارات في استخدامات الوقود الأحفوري والزراعة والتعدين والحراجة والصيد والإعانات بُغْيَة حماية النظم الإيكولوجية وإصلاحها[12]؛ وإنشاء الأعمال الصغير الكفيلة بتعزيز جهود الحفاظ على النظم الإيكولوجية وإصلاحها واستخدامها بطرق مستدامة؛ وإنشاء نظم مناسبة لحيازة الأراضي والمياه العذبة والنظم الإيكولوجية البحرية؛ وتنفيذ العدالة التصالحية؛ والتمسك بحقوق الإنسان في مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية؛ وسن تشريعات وسياسات لتحفيز الاستثمارات الإصلاحية؛ وإدماج البيانات الخاصة بإصلاح النظم الإيكولوجية في أعمال التدقيق الوطنية المعتادة.

١٦- المسار الثالث معني ببناء القدرة التقنية، إذ يركز على تقديم أفضل الطرق المتاحة لتصميم مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية وتنفيذها ورصدها واستدامتها كي تستفيد منها المؤسسات المشاركة في الإصلاح، فضلاً عن تقديمها إلى الأفراد المشاركين في جهود الإصلاح عالمياً. وبالتعويل على الآليات المؤسسية المناسبة، تتمثل الغاية في التوسع في جهود الإصلاح عالمياً من خلال تعضيد دور العلم ومعارف الشعوب الأصلية والممارسات التقليدية، وتطبيق أفضل المعارف والممارسات التقنية. ومن المتصوَّر الاستعانة بمجموعة متنوعة من التخصصات في إطار جهود شركاء عقد الأمم المتحدة وفريقه الأساسي من أجل تذليل العقبات الاجتماعية الاقتصادية التي تحد حالياً من جهود التوسع (انظر الملحق ٢ لمطالعة أمثلة على تلك العقبات). ومن المنتظر تعميم الأدوات الحالية للرصد والتقييم، وإجراء دراسات خط الأساس، والتحقق من البيانات، ومباشرة البحوث الأساسية، وتنفيذ حوكمة المساحات مع أصحاب مصلحة متعددين، وإعداد بروتوكولات الإصلاح الخاصة بكل موقع؛ وسيكون ذلك التعميم عبر المركز الرقمي لعقد الأمم المتحدة. ومن المقرر كذلك بناء القدرات اللازمة على أيدي الشركاء للتوسع في إصلاح النظم الإيكولوجية، وذلك لمصلحة مجموعة كبيرة متنوعة من أصحاب المصلحة من بينهم المشتغلون بالإصلاح؛ ومستخدمو الأراضي؛ وأصحاب الحقوق؛ والسياسيون؛ ومعلمو المدارس؛ وأساتذة الجامعات؛ والباحثون؛ والشعوب الأصلية؛ والمزارعون؛ والجماعات النسائية؛ والمدربون المجتمعيون المحليون؛ والمسؤولون الحكوميون؛ والشباب.

---

١١ بما يكفل الإدارة المثلى لنظم التفاعل بين الناس والطبيعة حتى يتسنى التعامل مع المفاجآت وعدم اليقين والتغيير، والتكيف مع كل ذلك. انظر، مثلًا، إم شون وإس فان دير ليو ٢٠١٥. التحول نحو منظورات النظم الاجتماعية الإيكولوجية: رؤى متعمّقة في العلاقة بين الإنسان والطبيعة. دورية Natures Sciences Sociétés العدد ٢٣، ص ١٦٦-١٧٤. متاح على: https://www.cairn.info/journal-natures-sciences-societes-2015-2-page-166.htm

١٢ من المقرر تنفيذ عقد الأمم المتحدة، شأنه في ذلك شأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على نحو يتسق مع الحقوق والالتزامات المنوطة بالدول بموجب القانون الدولي. كما يشار إلى أنّ الاستثمارات والإعانات مع أنها رهنٌ بقرارات وطنية لا غير، إلاّ أنّ تأثيراتها قد تكون لها تبعات عالمية تعرّض تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر. وعلى ذلك، فإن آثار الاستثمارات والإعانات في النظم الإيكولوجية في سياق عقد الأمم المتحدة تقتضي التمحيص والتباحث على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية.

٣- التنفيذ

١٧- سيكون تنفيذ عقد الأمم المتحدة على مستويين؛ الأول يتمثل في الأنشطة التي يباشرها الفريق الأساسي والمنظمات الشريكة لتحفيز الحراك العالمي ودعمه، ذلك لاستهلال مبادرات الإصلاح والتوسع فيها عالمياً. ولما كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هما الوكالتان الأمميتان اللتان تقودان عقد الأمم المتحدة، فسيناط بهما تشكيل الفريق الأساسي الذي سيركز بدوره على: تطوير المركز الرقمي؛ وتعميم المعلومات؛ وبناء التكاملات ضمن مبادرات الإصلاح من خلال الربط مع أصحاب المصلحة؛ والتوسع في المناقشات المشتركة بين القطاعات – بما في ذلك ما يكون مع القيادات المجتمعية والمؤثرين وصناع القرار؛ وجمع المعلومات وتحليلها بخصوص الدروس المستفادة من مبادرات الإصلاح؛ وإعداد الأدوات المالية الموجهة للإصلاح؛ والتعاون مع المنظمات الشريكة لتعزيز التكاملات بين إصلاح النظم الإيكولوجية وأهداف التنمية المستدامة؛ وإرساء آليات التنسيق مع الأمانات العامة لاتفاقيات ريو الثلاث ومع أمانات الاتفاقيات الأممية الأخرى ذات الصلة والعقود الأممية الأخرى الوثيقة الارتباط؛ فضلاً عن رصد مبادرات الإصلاح وتقييمها على مستوى العالم. وسيتوقف حجم الفريق الأساسي على مدى توافر التمويل. وبالنظر إلى الحجم المحدود ونطاق العمل العالمي للفريق، فلن يكون الفريق منخرطاً في تنفيذ الإصلاح انخراطاً مباشراً؛ بل سيكون دوره تحفيزياً من خلال تيسير التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في الحراك العالمي، علاوة على حشد التمويل، وتقديم المعلومات اللازمة لتمكين أصحاب المصلحة من النهوض بالأنشطة المنوطة بهم للمساهمة في الرؤية الكلية لعقد الأمم المتحدة.

١٨- يتمثل المستوى الثاني من التنفيذ في الأنشطة الذاتية التنظيم من جانب أصحاب المصلحة في عقد الأمم المتحدة، وسيكون هذا المستوى السبيلَ الأساسي لبناء اقتصاد إصلاحي عالمي واتباع مسار جديد لصياغة العلاقة بين البشر والطبيعة للقرن الحادي والعشرين يقدم الملحق ٢ نبذة عامة عن الأنشطة المقترحة من أصحاب المصلحة في أثناء وضع استراتيجية عقد الأمم المتحدة. وستقدم استراتيجية الاتصال تفاصيلَ بشأن كيفية مشاركة الشركاء من خلال الفريق الأساسي. وسيتخلل تنفيذ "عقد الأمم المتحدة" تطوير الأنشطة الواردة في الملحق ٢، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بأسلوب تعاوني لعرضها ضمن خطة تنفيذية. ومن الهامّ أن تكون جميع الأنشطة المطلقة من خلال "عقد الأمم المتحدة" مطابقة للأولويات الوطنية؛ علماً بأن الطيف المتنوع من أصحاب المصلحة المتوقع مشاركتهم في أنشطة المستوى الثاني من التنفيذ هو طيف يضم منظمات الأمم المتحدة، وشركاء الموارد، والحكومات (على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية)، ومنظمات الحفاظ على النظم الإيكولوجية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمدارس، والجماعات النسائية، ومجموعات المزارعين، وجمعيات مستخدمي الأراضي، ومنظمات مالكي الحقوق، فضلا عن ملايين الأفراد العاملين خارج مظلة المنظمات الرسمية.

١٩- شهدت مشاورات عقد الأمم المتحدة إعراب مجموعة كبيرة من وكالات الأمم المتحدة وشركاء الموارد وبنوك التنمية المتعددة الأطراف عن التزامها القوي بالمساهمة الكبيرة في الرؤية الخاصة بالعقد من خلال تدشين مبادرات جديدة أو إدراج مبادرات قائمة تحت مظلته. وتشمل تلك المنظمات -على سبيل المثال- أمانات اتفاقيات ريو، وأمانات اتفاقيات البحار الإقليمية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، واليونيسكو، والمنتدى العالمي للمناظر الطبيعية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والبنك الدولي، ومعهد الموارد العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - بالإضافة إلى قيادة الفريق الأساسي – تنسيق أنشطتهما الحالية والمستقبلية لإصلاح النظم الإيكولوجية مع عقد الأمم المتحدة. وقد أعرب القطاع الخاص عن اهتمام بالغ بدعم أهداف عقد الأمم المتحدة.

٢٠- سوف تستند كثير من أنشطة عقد الأمم المتحدة إلى مبادرات قائمة وسابقة، مثل تحدي بون والمبادرات الإقليمية التي استُلهمت منه. ومن الأدوار الهامّة المنوطة بالفريق الأساسي مساعدة أصحاب المصلحة في تحديد المبادرات من هذا القبيل ودعم التوسع فيها بأساليب تحقق الاستفادة المثلى من الموارد وتمنع تكرار الجهود. ومن مجالات التركيز الهامّة في هذا الصدد: إعداد مبادرات جديدة ومراعاة الدروس المستفادة من المبادرات الحالية. وستكون جميع المبادرات الرامية إلى المساهمة في رؤية عقد الأمم المتحدة محلّ ترحيب باعتبارها مبادرات مساهمة. ومن المتوقع أن تظهر الشعوب الأصلية ومجموعات حقوق المرأة والمزارعون والمجتمعات المحلية بنسب مئوية كبيرة في المبادرات العاملة تحت مظلة عقد الأمم المتحدة. وسيهاب بالشركاء السعي لإشراك تلك الفئات بالنظر إلى دورها المهم في إدارة نسبة كبيرة من النظم الإيكولوجية على مستوى العالم. ولذلك سيقدم الفريق الأساسي الأدوات والمعلومات اللازمة لتيسير مشاركة تلك الفئات.

٢١- تقدم البنود ٣أ-ج أدناه لمحة عن كيفية تنفيذ المسارات الثلاثة لعقد الأمم المتحدة، مشفوعة بأمثلة على المبادرات الحالية التي تتيح دروساً مستفادةً يمكن تكرارها أو التوسع فيها. ويعرض الملحق ٣ مبادرات إضافية ذات أنشطة يُتوَقع ارتباطها بأصحاب المصلحة الذين أولُوها حظاً من الاهتمام في أثناء استعراض الاستراتيجية الذي أجري عبر شبكة الإنترنت. ومن المقرر تشجيع أصحاب المصلحة على استعراض الملحق والبناء عليه حرصاً على عدم استبعاد المبادرات ذات الصلة.

أ) المسار الأول: بناء الحراك العالمي

تيسير التعاون

٢٢- سيسعى الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة إلى بناء حراك عالمي يضم منظمات وأفراد للتعاون من أجل تحفيز إصلاح النظم الإيكولوجية. ومن الاعتبارات الهامّة في هذا الصدد أن نسبة من المشاركين في حماية النظم الإيكولوجية وإصلاحها لديهم قدرة ضعيفة أو منعدمة على الاتصال بالإنترنت، فضلاً عن ضعف الوصول إلى شبكات الهواتف المتحركة، بل إن بعض مناطقهم يضعف فيها الاتصال اللاسلكي. لذلك، من الأهمية البالغة بمكان أن يستحدث شركاء العقد والفريق الأساسي نظماً للتعاون الفعال والمناسب مع تلك الفئات. ويدخل في حكمهم -مثالاً لا حصراً- الشعوب الأصلية التي تعيش في نظم إيكولوجية بعيدة والمجتمعات المحلية الفقيرة التي تعيش في مناطق زراعية ريفية. وسيتطلب ذلك إعمال الابتكار من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة؛ فكل منطقة يلزمها خطة تناسب سياقها مع وضعها بالتشارك بين أصحاب المصلحة المحليين وبالتعاون مع نظرائهم على الصعيديْن الوطني والعالمي. ومع أن تفاصيل تلك الخطط لن تظهر إلا بعد حدوث ذلك التعاون، فإن المبادئ العامة الناظمة لوضع الخطط معروفة جيداً. ومنها على سبيل المثال: حقوق الإنسان؛ والعدالة التصالحية بالحوار والمشاركة والمساءلة؛ والاعتراف بالتراث الثقافي والطبيعي وتحديده من جانب مالكي التراث ومنشئيه؛ واستصدار الموافقة الحرة المسبقة العلمية على أي تغيير في استخدام الأراضي؛ وإدماج الشعوب الأصلية والمزارعين والمجتمعات المحلية في كل مراحل التخطيط والتنفيذ؛ والتحقق من أن الفوائد المتولدة من الاقتصاد الإصلاحي المحلي تُوَزع بإنصاف على من سبق تهميشهم على أساس النوع الاجتماعي أو العرق أو السن أو الجنسية أو الحالة الاقتصادية.

٢٣- بالإضافة إلى التعاون مع غير المتصلين بشبكة الإنترنت أو بشبكات الهواتف المتحركة أو اللاسلكية اتصالاً منتظماً، سيسعي الشركاء والفريق الأساسي إلى استغلال قوة الأدوات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لإنشاء حراك عالمي يضم منظمات وأفراد بغرض التعاون على تحفيز إصلاح النظم الإيكولوجية. وهذا الحراك من شأنه تعظيم التحركات والمبادرات الحالية والإضافة إليها في إطار تركيزها على الحفاظ على النظم الإيكولوجية وإصلاحها. وبالتعويل على الدروس المستفادة من كثير من الحركات العالمية الناجحة في أوقات ماضية قريبة، من المقرر إعداد الحركة بأسلوب غير نظامي قائم على جهود النظراء مع التركيز الشديد على المشاركة والشفافية وتنظيم بث المعلومات والتعاون المكثف والنهج المترابط إزاء الحوكمة وصنع القرار[١٣]. ولا بد من اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الحراك العالمي وتنفيذها من خلال أعضاء الحراك نفسه بعد الاتفاق على الأهداف والغايات و طرق العمل الأساسية اتفاقاً منبثقاً عن أسلوب تشاركي مترابط. ومن المتوقع أن يحوز الأثر النهائي للحركة قوةً فريدة، شأنه في ذلك شأن الحركات العالمية الأخرى الناجحة، ذلك بأنها ستكون لحظية وذاتية ولامركزية وذات قابلية للتوسع السريع. وهذا النوع من القوة والتوسع هو ما يلزم لتحقيق إصلاح مئات الملايين من الهكتارات من الأراضي المتدهورة والمساحات البحرية في أنحاء شتى من العالم.

٢٤- تشمل الإجراءات التي سيباشرها الفريق الأساسي وشركاء العقد ضمن المسار الأول نحو بناء الحراك العالمي عدةَ أشياء منها إنشاء المركز الرقمي، وتوليد المعلومات ومشاركتها، وجمع التمويل، وإعداد الدعوات للعمل، واستضافة المناقشات وإلهام الشعوب على اختلاف مشاربها الاقتصادية بُغْيَة مناصرة جهود الإصلاح الموسعة للنظم الإيكولوجية. وستيسّر المواقع الإلكترونية والتطبيقات (مثل: فيسبوك، وتويتر، وإنستغرام) النشر السريع للمعلومات ضمن جهود الحراك العالمي، وذلك من مصادر متنوعة تشمل الباحثين والمشتغلين بإصلاح النظم الإيكولوجية والشعوب الأصلية والمرأة والشباب والمزارعين وعامّة الناس. وسيستعان بالندوات الإلكترونية لبناء القدرات المتعلقة بمواضيع تقنية محددة، مثل بروتوكولات الإصلاح في مختلف النظم الإيكولوجية، والاستفادة من التجارب العملية الميدانية لأصحاب المصلحة، إلى جانب تقديم المركز الرقمي دائرة محفوظات تضم معلومات يسهل البحث فيها وتصنيفها حول كيفية تصميم وتنفيذ واستدامة إصلاح النظم الإيكولوجية في مختلف البيئات. وسيسعى المركز الرقمي إلى ربط جميع المبادرات والمراكز ذات الصلة، ليحمل صفة المظلة الجامعة في هذا الصدد متى تسنى ذلك. وسيعرض المركز مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية التي استحدثتها ونفّذتها المنظمات المحلية، بما يفسح المجال أمام تقدير تجاربها على الساحة الدولية. وبذلك يزيد عقد الأمم المتحدة من إبراز تلك المبادرات بين صناع القرار والمجتمعات المحلية من خلال بيان الفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للأنشطة المحلية التي ترتبط ارتباطاً ملموساً بأهداف عالمية – مثل أهداف التنمية المستدامة.

٢٥- بالإضافة إلى تحفيز استثمارات كبرى في إصلاح النظم الإيكولوجية من القطاعين العام والخاص، ستسعى "دعوات العمل" الصادرة عن الفريق الأساسي إلى التماس التزاماتٍ من القطاع الخاص وإلى تحفيز الأنشطة المحلية التي ينسقها متطوعون (من أفراد ومنظمات) بأسلوب تشاركي بين النظراء. كما سيقدم الفريق الأساسي الأدوات اللازمة لمساعدة تلك المبادرات في التنسيق مع الحكومة المحلية والشركات المحلية والمستثمرين المرتقبين وخبراء الإصلاح. وستختلف دوافع المتطوعين نحو تكريس الوقت لتعزيز الرؤية الشاملة لعقد الأمم المتحدة، غير أنه من المتوقع لها أن تترسخ في ذهنية مفادها أن التوسع في إصلاح النظم الإيكولوجية يشكل نشاطاً رئيساً للمجتمعات على مستوى العالم من أجل التعامل مع تغير المناخ (وذلك من خلال التخفيف والتكيف)، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الرفاه، وحقوق الإنسان، وسبل العيش للأجيال الحالية والمستقبلية. وسيقدم الفريق الأساسي والشركاء دعماً تقنياً عبر المركز الرقمي لربط المتطوعين بالأنشطة المحلية ولمساعدتهم في تيسير تلك الأنشطة وتنسيقها. ومن أمثلة تلك الأنشطة: إصلاح النظم الإيكولوجية المحلية الأصلية؛ وتنفيذ الزراعة الإيكولوجية؛ وتخصيص مناطق الإصلاح في المتنزّهات والمدارس والجامعات المحلية؛ وبث نشرات صوتية على شبكة الإنترنت؛ ورسم جداريات معبّرة؛ وعقد مباحثات في أماكن التجمعات المحلية؛ والأخذ بالعلوم التشاركية في النظم الإيكولوجية التي خضعت للإصلاح؛ وإقامة منظمات غير حكومية محلية وشركات تركز على الإصلاح؛ وقيادة رحلات ومسيرات ميدانية لاستكشاف آفاق الإصلاح في مناطق بعينها.

---

١٣ انظر، مثلًا، جيه هيمانز وإتش تيمز ٢٠١٨. قوة جديدة: كيف تغير هذه القوة القرنَ الحادي والعشرين – ودواعي معرفتكم بها. ماكميلان بابليشرز ليمتد، نيويورك.

٢٦- سيُستخدم المركز الرقمي أيضاً في بيان الأنشطة والبرامج ذات التطبيق على الصعيدَيْن الإقليمي أو العالمي. ومن أمثلة ذلك: تطبيقات الهواتف الذكية التي تولّد بيانات عن إنجازات إصلاح النظم الإيكولوجية وتربط بين المشتغلين بالإصلاح والمستثمرين والمشترين لبضائع تلك النظم وخدماتها؛ وإعداد وحدات ضمن ألعاب الفيديو لبيان أهمية إصلاح النظم الإيكولوجية (مع تشجيع اللاعبين على التواصل مع الطبيعة خارج العالم الرقمي)؛ وإعداد دروس مدرسية عن إصلاح النظم الإيكولوجية حتى يدرجها المعلمون في المناهج الدراسية؛ وتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة في مختلف القطاعات – مثل الزراعة والمياه والطاقة والتمويل والبنية التحتية والتنمية والحفاظ – حرصاً على الإجماع على كيفية وضع خطط استخدام الأراضي بما يعظّم مزايا إصلاح النظم الإيكولوجية بالنسبة إلى المجتمع؛ علاوة على توضيح خطط الأعمال المقبولة مصرفياً؛ والربط بين المستثمرين والمنفذين في مجال الإصلاح.

٢٧- سيكون لمنظمات الشباب دور بالغ الأهمية في تحفيز الحراك العالمي واستدامة زخمه بالنظر إلى حضورها على الصعيد المحلي ودورها القوي في اتجاهات وسائل التواصل الاجتماعي وأنشطته. ومن ثم، يكتسي إشراك الشباب في عقد الأمم المتحدة أهمية فائقة، لا من أجل استدامة مبادرات الإصلاح المراد لها أن تستمر لما بعد القرن الحادي والعشرين فحسب؛ بل من أجل إذكاء الإنصاف بين الأجيال أيضاً. لذلك سيضم المركز الرقمي أقساماً للشباب فيها مواد للتعرف على إصلاح النظم الإيكولوجية وفق أساليب مناسبة للفئات العمرية والمستويات التعليمية المختلفة؛ بالإضافة إلى نشر رؤى وتجارب لشباب في مجال الإصلاح؛ وإبراز المناصرين الرواد من الشباب في هذا المجال؛ وتبيان الفرص السانحة أمام الشباب لحشد التمويل لإصلاح النظم الإيكولوجية. وسعياً إلى تعزيز الدعم العضوي لعقد الأمم المتحدة بين أكبر عدد ممكن من الشباب، فسيراعى إعداد الشراكات بالتعاون مع مؤسسات وسائل التواصل الاجتماعي ومع المؤثرين عليها في عموم المجتمعات المحلية والمنصات. هذه الشراكات من شأنها تيسير تمكين الشباب وإدماجه في متابعة الحراك العالمي، علاوة على متابعة جميع مبادرات الإصلاح الأخرى تحت مظلة العقد.

إيجاد واجب قائم على القيم للإصلاح

٢٨- القرارات المجتمعية ذات التبعات الكبرى على رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية لا تُتخذ على أسس علمية واقتصادية فحسب؛ بل توجد عوامل أخرى ذات أهمية بالغة تتعلق بالمعتقدات والعادات والجوانب الجمالية. ومن ثم، سيساهم الفريق الأساسي والشركاء بعقد الأمم المتحدة في التعاون بين مجموعة كبيرة ومتنوعة من صناع القرار – من بينهم الزعامات التقليدية وقيادات الشعوب الأصلية، والرموز الثقافية، والقيادات الدينية، والعلماء، والفلاسفة، والفنانون، والموسيقيون، والمزارعون، والشعراء، ونجوم الكوميديا، والمؤثرون، وصناع المحتوى، وغيرهم من القيادات – من أجل التشجيع على إعداد واجبٍ قائم على القيم لإدارة النظم الإيكولوجية والاقتصادات على مستوى العالم. ومن المنتظر أن يتمم هذا الواجب نظم الاعتقاد الحالية وأن يركز على الآثار الإيجابية للحفاظ على النظم الإيكولوجية وإصلاحها في رفاه الأفراد عالمياً (مثال: إعادة اكتشاف العلاقة مع الطبيعة بما يؤدي إلى الارتقاء بسبل العيش والصحة للأجيال الحالية والمستقبلية). ومن المتصوَّر أيضاً أن يتكاتف الواجب مع قيم ومبادئ أخرى ذات قبول عام، مثل الحوكمة الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان. وبعد أخذ المجتمعات أخذاً كاملاً بمبدأ الحق المكفول لكل فرد في التمتع بمزايا النظم الإيكولوجية الصحية في بيئته المحلية، فمن المنتظر أن نجد استثمارات ضخمة في إصلاح تلك النظم بمعدل شائع، لا عارض.

٢٩- يحظى عقد الأمم المتحدة بمنصة قوية حالياً تؤهله للبناء عليها في ما يخص تعميم الواجب القائم على القيم. تنهض منظمات الشعوب الأصلية والمنظمات الدينية والثقافية بدور حاسم في تعزيز ثقافة حماية الطبية وإصلاح النظم الإيكولوجية على مستوى العالم. وعلى غرار ذلك، تعكف حكومات كثيرة على تعميم واجبات ثقافية تتعلق بصون الطبيعة، وهو ما يتجلى في: مفهوم "باتشاماما" (اسم محلي للطبيعة الأم في كثير من ثقافات شعوب الأنديز الأصلية) الذي يتجلى بالأساس في كثير من الحكايات الوطنية في عموم أمريكا الجنوبية؛ كما تتجلى تلك الواجبات في "قانون حقوق الأرض الأم في بوليفيا"؛ وفي "قانون تي أوريويرا" في نيوزيلندا (الذي أنشأ كياناً قانونياً دائماً لحماية البيئة الأصلية والقيمة الثقافية بمنطقة تي أوريويرا)؛ ومفهوم "الأرض الأم" الذي يستخدم بكثافة على لسان المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ ورؤية عام ٢٠٥٠ لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن الحياة بتناغم مع الطبيعة؛ ومباحثات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التناغم مع الطبيعة؛ واستخدام الموضوع المحوري "الحضارة الإيكولوجية: بناء مستقبل مشترك لكامل الحياة على الأرض" لوضع إطار للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في ٢٠٢١.

إشراك الأفراد

٣٠- بالإضافة إلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركات الكبرى، من المتصوَّر أن تساهم المنظمات غير الحكومية المحلية والشركات وكذلك مئات الملايين من الأفراد في إعداد المبادرات والأفكار والواجبات الموجهة نحو تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة؛ وتعزيزها وتحمل المسؤولية فيها؛ إذ يمكن للأفراد – من أطفال المدارس حتى كبار السن – أن يساهموا في تحقيق رؤيته من خلال عدة أمور منها التدريس والتصويت والتمويل والحملات وزيادة الوعي والتعاون والكتابة ورسم اللوحات والرسم التصويري والتحدث والفلسفة والتحليل والغرس والبذر والحصاد. "سيضم المركز الرقمي لعقد الأمم المتحدة أو منصاته البديلة أقساماً متخصصة في إبراز الأفراد المناصرين وفي منح الجوائز نظير المساهمات المميزة في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية.

التشارك مع الشباب

٣١- الشباب عماد التغيير؛ وتتجلى هذه الحقيقة في كيفية حشد الشباب في السنوات القليلة الماضية لدعم العمل في مجال تغير المناخ وتوفير حلول قائمة على الطبيعة. كما أن المنظمات الشبابية في أنحاء العالم تناصر عقد الأمم المتحدة وتشجع أعضاءها على تحفيز مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية. فمثلاً: شهدت

الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ مشاركة الشباب في مشاورات حول عقد الأمم المتحدة في ٢٥ مكاناً موزعاً على ١٩ بلداً في خمس قارات. وقد كشفت تلك المشاورات عن دعم جماعي من مئات من ممثلي الشباب من أجل التوسع في إصلاح النظم الإيكولوجية، خصوصاً بعد استجلاء قدرته الكبيرة على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، علاوة على الارتقاء برفاه المجتمعات الحالية والمستقبلية. ويتوقع ممثلو الشباب التفاف شباب العالم حول عقد الأمم المتحدة من خلال المشاركة في صنع القرار على الأصعدة الوطنية والعالمية؛ وتأثير الشباب في اتجاهات وسائل التواصل الاجتماعي؛ وإطلاق الحملات؛ وتصميم برامج التدريب الإلكتروني وغير الإلكتروني؛ فضلاً عن أدوار الشباب الباحثين والاختصاصيين في أوساط قوة العمل المناصرة للإصلاح؛ وقيامهم بمبادرات ميدانية إصلاحية في أحيائهم ومناطقهم المحلية. ومن الاعتبارات الهامّة أن الفريق الأساسي ملتزم بالتعامل مع الشواغل التي يطرحها الشباب، والتحقق من عدم انفرادهم باحتمال المسؤولية عن إدارة النظم الإيكولوجية – إذ يلزم توزيع أعبائها على المجتمع بأسره.

٣٢- سيتخلل عقد الأمم المتحدة قيام المجموعة الرئيسية للشباب والأطفال بالأمم المتحدة (من خلال مجموعة الأمم المتحدة البيئية الرئيسية للأطفال والشباب، وفريق العمل المعني بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة) بالمساعدة في تيسير مشاركة المناصرين الشباب، وتيسير مبادرات الإصلاح ذات القيادة الشبابية، علاوة على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المجموعات الشبابية الرسمية وغير الرسمية. وستقدم تلك المجموعات أيضاً توصيات ناشئة عن الشباب بشأن كيفية تحفيز التوسع في الإصلاح عالمياً ليعم جهود الحكومات في أرجاء العالم.

التعاون مع التربويين

٣٣- إن التحقق من الحضور القوي لإصلاح النظم الإيكولوجية في صنع القرار على مستوى العالم في العقود المقبلة ليتطلب توعية الأطفال في خلال السنوات من ٢٠٢١ إلى ٢٠٣٠ بفوائد الحفاظ على تلك النظم وإصلاحها واستخدامها استخداماً مستداماً. ويتماهى هذا الهدف تماهياً شديداً مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، كونها تنص على أن جميع الأطفال لهم حق إنساني في تلقي التوعية باحترام الطبيعة. وبالنظر إلى التأثير الكبير للأمم المتحدة والدول الأعضاء في محتوى المناهج الدراسية، والقوة الهائلة لوسائل التواصل الاجتماعي، فإن عقد الأمم المتحدة يقدم للعالم أجمع فرصة فريدة للتحقق من فهم جيل كامل من طلاب المدارس (هو صانع القرار في مجتمعاته مستقبلاً) للفوائد المرتبطة بالنظم الإيكولوجية فهماً تاماً، بالإضافة إلى ضرورة إصلاح تلك النظم. وبالتركيز الواعي على المناهج الدراسية لدى المدارس والأنشطة غير الصفية (بما في ذلك تنفيذ الإصلاح في المقار المدرسية أو في المساحات الخضراء القريبة) فإنّ هذا العقد سيمكّن الأطفال المتراوحة أعمارهم بين السادسة والثامنة في عام ٢٠٢١ من تلقّي التوعية بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية على امتداد ١٠ سنوات بحلول عام ٢٠٣٠. كما أن التصميم الواعي للدروس المعنية بإصلاح النظم الإيكولوجية من جانب شركاء العقد تصميماً يناسب مختلف الفئات العمرية للأطفال سيضمن أنّ كل عام دراسي سيُضفي جوانب جديدة على فهمهم العلمي المقترن بمعارفهم التقليدية للإصلاح المنشود، بما يؤهل هؤلاء الأطفال – عند تخرجهم في المدارس – إلى امتلاك رؤى متطورة بشأن المَواطن والكيفية التي ينبغي للمجتمع أن يُخصص الموارد تبعاً لها من أجل الإصلاح. وسيتواكب اكتمال تلك الرؤى لديهم مع تأثيرهم المؤكد في تفكير آبائهم وأفعالهم، وهذه مزية إضافية لتوعية الأطفال بأهمية الإصلاح. لذا من المقرر استخدام وسم #استعادة_الجيل GenerationRestoration# على وسائل التواصل الاجتماعي إلى جانب أوسام أخرى رائجة للانضمام إلى هذا الحراك العالمي.

٣٤- سيتولى الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة الترويج لكثير من السبل المتنوعة للتوعية، لا في صفوف الأطفال فحسب؛ بل في صفوف الكبار أيضاً لتعريف الجميع بمفهوم الإيكولوجيا عموماً وبفوائد إصلاح النظم الإيكولوجية خصوصاً. أولاً: تشجيع المبادرات الدولية المركّزة على التعليم (مثل: الشراكة العالمية من أجل التعليم، ومبادرة "التعليم أولاً" العالمية، وشبكة المدارس المنتسبة لليونيسكو، ومبادرة مؤسسات التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، والمبادرات الأخرى الموضحة في الملحق ٣) على إدراج إصلاح النظم الإيكولوجية في المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات وفي الأنشطة غير الصفية. ثانياً: إدراج إصلاح النظم الإيكولوجية في مبادرات تعليم الكبار، مثل مدرسة تدريب المزارعين التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (التي تساعد المزارعين على اتخاذ قرارات مناسبة بشأن استخدامات الأراضي)، وتدريب الموظفين الحكوميين في الدول الأعضاء على السياسات العامة. ثالثاً: إقبال أصحاب المصلحة على استخدام وتنقيح نماذج التعليم الإلكتروني مثل شراكة الأمم المتحدة الموحدة للتعلم في مجال تغير المناخ (شراكة التعلم المناخي)، والمنصة العالمية للتوعية بالغابات تحت مظلة الشراكة التعاونية في مجال الغابات، والورش الإلكترونية المنعقدة من خلال عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة وعبر منصة المعرفة الأسرية للزراعة ضمن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية. وأخيراً، من المقرر تشجيع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية على مساعدة المدارس والجامعة بطرق عملية لإدراج إصلاح النظم الإيكولوجية في أنشطتها اليومية، أي ضمن المناهج الدراسية وفي الأنشطة غير الصفية. ومن الأمثلة الجاري تنفيذها حالياً في بعض مدن العالم: تخصيص مساحات لإصلاح النظم الإيكولوجية داخل الحرم المدرسي أو بالقرب منه؛ ووضع دروس مدرسية للمعلمين من أجل تدريسها داخل تلك المساحات بما يتيح إدماج الإصلاح في مجموعة كبيرة ومتنوعة من المواد، منها العلوم والجغرافيا والأدب والشعر والرياضيات ودراسات الأعمال والاقتصاد والزراعة والصحافة.

إبراز المشاريع الرئيسة والمناصرين

٣٥- ستكون مبادرات الإصلاح الحالية للنظم الإيكولوجية حول أنحاء العالم مصدراً هامّاً للمعلومات بالنسبة إلى أصحاب المصلحة؛ علماً بأن العقبات الماثلة والنجاحات المتحققة في تلك المبادرات ستخضع للتحليل المنهجي لمشاركتها مع الشركاء بما يتيح للمبادرات الجديدة تحسين نُهُجها استناداً إلى التجارب العالمية. ومن الأمثلة على المبادرات الحالية لإصلاح النظم الإيكولوجية التي يمكن الاسترشاد بها: مبادرة غابة الأطلسي في البرازيل؛ والشعاب المرجانية في أماكن شتى منها إندونيسيا والكاريبي وأستراليا والبحر الأحمر والولايات المتحدة الأمريكية، والسور الأخضر العظيم للساحل؛ وهضبة لوس في الصين؛ والمساحات الزراعية في أندرا براديش في الهند (حيث يجري ترميم جودة التربة)؛ والأجمة شبه المدارية في جنوب أفريقيا؛ والأراضي الرطبة في لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وأحواض القشريات في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا؛ والأراضي الخثية في أوروبا وإندونيسيا؛ وغابات الصنوبر في المكسيك؛ والمنغروف في فييت نام؛ ونهر إمشر في ألمانيا؛ والإصلاح البحري والساحلي في تركيا؛ والمروج والسافانا في كينيا؛ والبحيرات العذبة في كندا؛ وأمثلة كثيرة أخرى.

٣٦- تشكّل الأمثلة السابقة غيضاً من فيض المبادرات الإصلاحية العالمية التي من شأنها توفير معلومات هامّة تهتدي بها الجهود المستقبلية للتوسع في إصلاح النظم الإيكولوجية. ولن يكون مُجدياً بالنسبة إلى الفريق الأساسي أن يتعاون تعاوناً مباشراً مع كل تلك المبادرات، لذا سيقع الاختيار على عدّة مبادرات هامّة من أجل إدارتها إدارةً مركزة وللتوسع فيها. وطبقاً للمبادرة المعنية، من الوارد أن تشمل أنشطة الفريق الأساسي ما يلي: إجراء دراسات لتحليل الدروس المستفادة؛ وتيسير المناقشات المشتركة بين القطاعات؛ وإحداث آليات التمويل للتوسع في الإصلاح؛ وجمع رأس المال الأولي؛ وتقديم الدعم الاستشاري التقني. ومن الوارد أيضاً أن تحظى بعض المبادرات الهامّة في عقد الأمم المتحدة بتمويل من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء الخاص بالعقد. ومن المقرر تطبيق مجموعة متنوعة من المعايير في انتقاء المبادرات الهامّة، وذلك في إطار من الشفافية والتشارك. وقد تشمل تلك المعايير، على سبيل المثال، ما يلي: التأييد الحكومي؛ وانتظام الأنشطة ضمن متوالية ممارسات إصلاح النظم الإيكولوجية التي أعدتها جمعية الإصلاح الإيكولوجي[١٤]؛ والمباحثات الدورية المشتركة بين القطاعات في ما بين أصحاب المصلحة؛ والتمسك بمبدأ FPIC (الموافقة الحرة المسبقة العليمة)؛ وتوفير سبل الحماية القوية للبيئة والمجتمع؛ ووجود مقومات التوسع الكبير في المستقبل. مبادرة السور الأخضر العظيم للساحل هي مبادرة تتألف من مبادرات إصلاحية كثيرة مترابطة في ١١ بلداً على مساحة تناهز ٨ آلاف كيلومتر في الصحارى ومناطق السافانا والغابات، وهي مثال على مبادرةٍ هامّة ذات مقوّمات من المرجح أن تفي بشروط المعايير السالف بيانها.

وضع الأسس لما بعد عام ٢٠٣٠

٣٧- على الرغم من الأهمية الفائقة للعمل الفوري من أجل تخفيف نطاق من الأزمات البيئية العالمية، إلا أن طبيعة إصلاح النظم الإيكولوجية على المدى البعيد تقتضي رؤية بعيدة الأمد على صعيد مبادرات عقد الأمم المتحدة بعد عام ٢٠٣٠، على أن تقترن الرؤية بآليات راسخة تكفل الاستمرارية والتوسع طوال القرن الحادي والعشرين وما بعده؛ علماً بأن الحراك العالمي المدعوم تحت مظلة المسار الأول يتطلب اتخاذه صبغة عابرة للأجيال في نهاية المطاف تستند إلى نهج تضامني جديد بين الأجيال على امتداد العقود والقرون أيضاً. وبفرض تحقيق رؤية عقد الأمم المتحدة لإصلاح العلاقة بين البشر والطبيعة، وتمخُّض ذهنية إصلاحية جديدة معتمدة طوال العقد من جانب المجتمعات المحلية على كل المستويات، فستصبح مبادرات العقد ذاتية الاستدامة على الأرجح؛ بما يعني استمرارها بعد عام ٢٠٣٠، فتغدو عابرة للأجيال. وبالتوازي مع هذه الرؤية للتغيير التحويلي على المدى البعيد، فإن الإجراءات المرتقبة لاستدامة مبادرات بعينها لما بعد عام ٢٠٣٠ ستكون محل بحث متقد، يليه تنفيذها واعتمادها من الفريق الأساسي والشركاء على امتداد زمن التنفيذ. ومن المقرر وضع خطة تنفيذ تفصّل تلك الإجراءات بالاشتراك بين الأطراف المعنية، ثم عرضها على الموقع الإلكتروني لعقد الأمم المتحدة.

ب) المسار الثاني: توليد الدعم السياسي

إشراك رؤساء الدول وصناع القرار الآخرين

٣٨- من المقرر تقديم الدعم إلى رؤساء الدول ووزراء المالية ووزراء من إدارات حكومية أخرى شتى، وكذلك إلى قادة الأعمال، من جانب الفريق الأساسي والشركاء لمناصرة جهود إصلاح النظم الإيكولوجي من خلال أدوات من بينها -مثلاً- إحداث تغييرات في نظم المحاسبة الوطنية، والسياسات النقدية، ونظم الحيازة وإدارة الموارد الطبيعية مثل المراعي والغابات والأراضي الرطبة ومصبات الأنهار ومصائد الأسماك في المحيطات؛ علماً بأن مجموعة كبيرة من المبادرات والشركاء يحظون بموقع يؤهلهم لتقديم ذلك الدعم ولإبراز مزايا الاستثمارات الإصلاحية أمام صناع السياسات وصناع القرار من القطاع الخاص في ما يتصل بالعوائد الاقتصادية وخلق الوظائف والمزايا الثقافية والنواحي الجمالية وحجز الكربون، وتوليد المياه وتقليل مخاطر الكوارث. أما المبادرات من قبيل نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لدى الأمم المتحدة، على سبيل المثال، فيُراد منها تقديم المشورة إلى الحكومات حول كيفية إدراج البيانات الخاصة بالزراعة والحراجة والمراعي والمصائد وانبعاثات الهواء والطاقة وصحة النظم الإيكولوجية وتدفقات المواد والمياه في نظم المحاسبة الوطنية الخاصة بها، فضلاً عن كيفية استغلال تلك البيانات في صنع القرار الشامل بخصوص إدارة الموارد الطبيعية الوطنية. ومن المتصور أنه في سياق عقد الأمم المتحدة ستساهم المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في الارتقاء بكفاءة إصلاح النظم الإيكولوجية وفي صنع القرار المجتمعي وفي اقتفاء التقدم بشأن مبادرات الإصلاح على الصعيديْن الوطني والعالمي. وسيشتمل جزء من هذا التقدم على تعديل نظم الحيازة المتعلقة بالموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، أقرّت لجنة الأمن الغذائي العالمي (وهي منصة دولية مشتركة بين الحكومات، تتبع الجمعية العامة للأمم المتحدة) في عام ٢٠١٢ المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (VGGT)؛ وهي مبادئ توجيهية مطبقة على نطاق واسع. وسيسعى عقد الأمم المتحدة إلى البناء على تلك المبادئ التوجيهية من خلال تحييد فرص إصلاح النظم الإيكولوجية حتى تتناغم مع تنفيذ المبادئ التوجيهية المذكورة حول أنحاء العالم.

عقد حوارات مشتركة بين القطاعات

٣٩- تنطوي مجموعة كبيرة من المبادرات والشبكات والمنظمات (الصغيرة والكبيرة) على منصات قادرة على استضافة حوارات مشتركة بين القطاعات من أجل تحفيز جهود إصلاح النظم الإيكولوجية. وسيتولى الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة تشجيع الشركاء على الشروع في تلك الحوارات على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية مع التركيز بقوة على الدروس المستفادة والطرق الممكنة للتوسع في الإصلاح. انظر الملحق ٢ لمعرفة المواضيع المحتملة للحوارات، مقترنة بأمثلة على المنصات القادرة على استضافتها.

١٤ غان وآخرون. ٢٠١٩. المبادئ والمعايير الدولية لممارسة الإصلاح الإيكولوجي. الطبعة الثانية. المرجع Restoration Ecology DOI:10.1111/rec.13035.

إطلاق التمويل وإعادة توجيهه

٤٠- من المرجح أن يتجاوز حجم الاستثمار في إصلاح النظم الإيكولوجية اللازم لتحقيق أثر عالمي قوي تريليون دولار أمريكي في القطاع العام، بالإضافة إلى تمويلات من القطاع الخاص طوال عقد الأمم المتحدة[١٥،١٦] ولتبيان ذلك، نقرر أن التكاليف العالمية للوقود الحفري والإعانات الزراعية تتجاوز حالياً عدة تريليونات من الدولارات الأمريكية سنوياً. وبالنظر إلى تكاليف تدهور النظم الإيكولوجية وحجم الفوائد المتوخاة من إصلاح النظم الإيكولوجية[١٧]، فإن استثمار تريليون دولار أمريكي في هذا الإصلاح على مدار عقد يعد استثماراً حصيفاً وواقعياً. والحق أن هذا المبلغ يعد بداية متواضعة نسبياً (~٠,١٪ من إجمالي الناتج العالمي المتوقع خلال العقد[١٨])، ومن المتوقع تخصيص مبالغ أكبر وإعادة توجيهها بعد أن تبدأ المجتمعات في الإحساس بالعوائد المتوقعة على الاستثمارات الموجهة نحو إصلاح النظم الإيكولوجية[١٩] وستشمل تلك المخصصات والمبالغ المعاد توجيهها (المقدمة في الغالب الأعم من الحكومات الوطنية والمحلية ومن القطاع الخاص) استثمارات مباشرة في إصلاح النظم البرية والبحرية، ليس هذا فحسب؛ بل يضاف إليها تحولات في التدفقات المالية والإعانات والضرائب نحو الإنتاج المستدام والتجارة المستدامة والاستهلاك المستدام للبضائع والخدمات التجارية.

٤١- استناداً إلى تحليلات المبادرات الحالية لإصلاح النظم الإيكولوجية في مجموعة متنوعة من تلك النظم، يمكن توقع نسبة فائدة إلى تكلفة تتراوح بين ثلاثة و٧٥؛ حسب النظام الإيكولوجي والسياق المحلي الاجتماعي الاقتصادي[٢٠]. وإذا تعذّر إثبات جدوى أعمال الإصلاح لتكون مقبولة مصرفياً باستخدام التمويل من القطاع الخاص وحده، فلا بد للشركاء من اتباع أدوات وتمويلات تمزج بين تمويلات القطاعين العام والخاص. ومن أمثلة تلك الأدوات والتمويلات تمويلات المياه، وتسهيلات المنح من القطاع العام (مثل: الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية)، والسندات الخضراء، وآليات المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها +REDD، وسندات الآثار الإنمائية. وبالإضافة إلى تلك الآليات، لا بد من إيجاد ظروف سوقية مؤاتية للاستثمارات المستدامة من خلال إحداث تغييرات في السياسات وفي التشريعات الناظمة لحركة السوق.

٤٢- هناك كثيرٌ من التحالفات والمنتديات القائمة المؤهلة تماماً لمساعدة الحكومات في إحداث تغييرات "سريعة ومنصفة" في الاستثمارات الوطنية، ونظم الإعانة، ونظم الضرائب، والبيئة التشريعية بما يتيح التمويل لإصلاح النظم الإيكولوجية. وستكون التغييرات منصفة لأنها ستقلل التبعات الحالية غير المقصودة (مثل: فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي، وتغير المناخ) وستعزز النتائج المترتبة المقصودة (مثل: اللُحمَة الاجتماعية، والأمن الغذائي، والصمود، وبناء رأس المال الطبيعي، وخلق الوظائف) من الإعانات والضرائب والتشريعات. وتلك التغييرات كفيلة بتحفيز إصلاح النظم الإيكولوجية على نطاق شاسع ينطوي على مئات الملايين من الهكتارات. وسيكون الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة عاملاً مشجعاً على إنشاء تحالفات ومنتديات وأدوات وشركات على نطاق واسع لتيسير التغييرات المطلوبة ولتحفيز الاستثمارات العامة و/أو الخاصة في الإصلاح.

٤٣- لا بد للقطاع الخاص أيضاً من النهوض بدور بارز في عقد الأمم المتحدة؛ وسيتخلل ذلك -مثلاً- تشجيع الفريق الأساسي والشركاء للشركات الكبرى والمؤسسات المالية والشركات الصغيرة والرواد الأفراد على إعداد خطط أعمال مقبولة مصرفياً لفائدة مبادرات الإصلاح بما يراعي النطاق الكامل للفوائد المرجوة على المدى البعيد ويحقق التمسك بالمعايير الاجتماعية والبيئية الصارمة؛ علماً بأن تلك الخطط لن تتحقق في بعض المناطق إلا بالمزج بين العوائد المرجوة من المزايا العامة (مثل: زيادة إمدادات المياه النظيفة والارتقاء بالصحة العامة وحجز الكربون) ومسارات دخل خاصة (مثل: زيادة عوائد السياحة والعمليات الزراعية). وفي تلك الحالات، سيلزم إقامة الشراكات العامة/الخاصة من خلال التعاون المكثف بين القطاع الخاص والمؤسسات المعنية، مثل وزارات التمويل والمصارف الإنمائية. وسيتولى الفريق الأساسي والشركاء تيسير ذلك التعاون.

---

١٥ إصلاح البيئات البرية والبحرية سيتطلب شمول مئات المئات من ملايين الهكتارات لإحداث تأثير مفيد في رفاه المجتمعات حول أنحاء العالم. وتبلغ التكلفة التقديرية لإصلاح ٣٥٠ مليون هكتار من نظام إيكولوجي برّي واحد، وتحديداً غابة، ما بين ٨٣٧ مليار إلى ١,٢ تريليون دولار. ومن ثم، فالراجح أن تكاليف إصلاح مجموعة متنوعة من النظم الإيكولوجية بمساحة تتجاوز ٣٥٠ مليون هكتار من الغابات ستربو على تريليون دولار أمريكي. وقد وردت تلك التكاليف في: تقرير مؤسسة NYDF Assessment Partners. ٢٠١٩. حماية الغابات وإصلاحها: قصة التزامات ضخمة وتقدم محدود. تقرير إعلان نيويورك بشأن التقييم الخمسي. www.forestdeclaration.org

١٦ إجمالي تكلفة إعانات الوقود الحفري عالمياً، ومع أخذ العوامل الخارجية في الاعتبار، تقدر بنحو ٥,٣ تريليون دولار أمريكي سنوياً. انظر كودي وآخرين. ٢٠١٥. ما حجم إعانات الطاقة عالمياً؟ ورقة عمل لصندوق النقد الدولي. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/How-Large-Are-Global-Energy-Subsidies-42940 إجمالي الدعم المقدم للزراعة (شاملاً دعم المزارعين والخدمات العامة للقطاع، وإعانات المستهلكين) في عيّنة قوامها ٥٣ بلداً مشمولة بتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن رصد السياسات الزراعية وتقييمها بلغ ٧٠٥ مليارات دولار أمريكي تقريباً في العام خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ٢٠١٩. تقرير رصد السياسات الزراعية وتقييمها، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس. https://doi.org/10.1787/39bfe6f3-en

١٧ تكاليف تدهور النظم الإيكولوجية ومزايا إصلاحها موصوفة بالتفصيل في تقارير مثل اقتصاديات تدهور الأراضي (https://www.eld-initiative.org)، و اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (http://www.teebweb.org)، و تقرير التقييم بشأن تدهور الأراضي وإصلاحها (https://ipbes.net).

١٨ استناداً إلى إجمالي الناتج العالمي البالغ ٨٦ تريليون دولار أمريكي ٢٠١٩، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٢٪.

١٩ تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن مبلغاً وقدره ٤,٨ تريليون دولار أمريكي سيكون مطلوباً لتحقيق الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتحييد تدهور الأراضي. طالع آلية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ٢٠١٥. التمويل المستدام لإصلاح الغابات والمساحات الخضراء: الفرص والتحديات ومسار التقدم. ورقة للمناقشة. روما.

٢٠ قتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ٢٠٠٩. تحديث قضايا المناخ من منظور اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. www.teebweb.org/media/2009/09/TEEB-Climate-Issues-Update.pdf

ج) المسار الثالث: بناء القدرات التقنية

الأخذ بالعلوم والتكنولوجيا في إصلاح النظم الإيكولوجية

٤٤- سيتولى الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة -بالتعاون مع الشركاء- تقديم الدعم التقني لمبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية على مستوى العالم. وسيشمل ذلك تقديم الإرشاد العلمي، وإجراء البحوث، وتقييم الآثار الاجتماعية الاقتصادية والإيكولوجية للإصلاح، والأخذ بالتكنولوجيا حيثما أمكن، وإرشاد صناع القرار إلى الممارسات المثلى المثبتة بالبراهين. ومن الاعتبارات الهامّة أن التقييمات الشاملة للمعارف المحلية والأصلية وكذلك الممارسات التقليدية ستكون على درجة عالية من الأهمية على الأرجح باعتبارها منطلقات لكثيرٍ من مبادرات الإصلاح. فتلك المعارف المحلية تساعد مساعدة لا بديل لها في إعداد مجموعة متنوعة من البروتوكولات اللازمة للحفاظ على النظم الإيكولوجية وإصلاحها في البيئات البرية والبحرية[٢١،٢٢]. يوجد نحو ١,٣ مليار نسمة في هذه الفئة (الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية)؛ فالتعاون معهم للحفاظ على النظم الإيكولوجية وإصلاحها على مستوى العالم يكتسي أهمية بالغة لتحقيق رؤية عقد الأمم المتحدة.

٤٥- بعد تصميم خطط الإصلاح وبروتوكولاتها عقب التصميم والتنفيذ، يلزم تقييم كفاءتها وفعاليتها تقييماً دقيقاً وتعديلها بانتظام وفق البيانات المستوحاة من البحوث الطويلة الأمد. وهذا النهج التكيفي للإدارة من جانب كل أصحاب المصلحة المشاركين في المبادرات الإصلاحية لهو مطلب بالغ الأهمية نظراً لأن الظروف المحلية تتغير بمر الوقت لأسباب منها تغير المناخ والحرائق والحشرات والأمراض ووصول نباتات غريبة والعواصف وموجات الجفاف والفيضانات وارتفاع في تركيزات ثاني أكسيد الكربون الجوية. وسيتولى الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة تشجيع مجموعة كبيرة متنوعة من المنظمات والشبكات لتعزيز البحوث الاجتماعية وبحوث العلوم الطبيعية التي تتسم بسمات من بينها تطويع الخطط والبروتوكولات لإصلاح نظم إيكولوجية معينة مع مراعاة التغييرات العالمية المستقبلية من قبيل تغير المناخ؛ وجمع البيانات بصفة مركزية من مبادرات الإصلاح؛ وقياس الفوائد العائدة على المجتمع من الإصلاح قياساً كمياً؛ وتقديم الروابط بين إصلاح النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها وتنميتها بصورة مستدامة؛ وتبصير السياسات الحكومية التي ترتبط بالإصلاح؛ وتوجيه كيفية وقف تجزئة الموائل وتعزيز التنوع البيولوجي وحماية الأنواع الرئيسة وإصلاح مسارات الحياة الفطرية؛ وتطبيق نهج قائم على التفكير المنظم تجاه العلاقات المعقدة غير المنتظمة في النظم الاجتماعية الإيكولوجية؛ وتقديم الإرشاد بخصوص الأمور الاجتماعية الحساسة مثل الاعتراف بالحقوق والرصد القائم على المجتمع ونقل المعارف بين الأجيال في اللغات المحلية وبالمشاركة الشاملة من المرأة والشباب؛ وتعزيز الهياكل الحكومية الناظمة للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، تشكّل فريق عمل بقيادة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بُغْيَة الشروع في عملية تجميع الممارسات المثلى في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية، واقتراح خطة عمل لأغراض البحث العلمي ونشر المعارف على مجرى العقد.

٤٦- أما من حيث تقديم الدعم التقني لتصميم إصلاح النظم الإيكولوجية وتنفيذه واستدامته، ستقدم مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات والشبكات والخبراء الأفراد المساعدة إلى أصحاب المصلحة في عقد الأمم المتحدة من أجل الشروع في الإصلاح والتوسع في الجهود القائمة على هدى من المعارف العلمية المتاحة. فمثلاً: سيتولى الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة تشجيع الجامعات والمؤسسات البحثية على مستوى العالم لتقديم معارف الخبراء في مجال تصميم بروتوكولات إصلاح النظم الإيكولوجية وتنفيذها؛ وشبكة "كوكب واحد" (التي شُكلت لتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ودعم تحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة) لتقديم الإرشاد بشأن كيفية الفصل بين تدهور النظم الإيكولوجية والنمو الاقتصادي ونظم إنتاج الغذاء؛ وتشجيع الشراكة العالمية لإعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية (شبكة عالمية من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والمجتمعات المحلية والأفراد) لتقديم الإرشاد التقني بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية المتعلقة بالهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة (الحياة في البر)؛ وتشجيع الآلية المشتركة بين الوكالات ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية على تقديم الدعم التقني بشأن الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة والنظافة الصحية)؛ وتشجيع اتحاد المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات القطاع الخاص ضمن جهود إصلاح النظم الإيكولوجية البحرية في البحار الأوروبية المتغيرة من أجل تقديم الإرشاد بشأن إصلاح البيئات الساحلية والبحرية؛ وتشجيع الشبكات – مثل شبكة حدائق النباتات والاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة، واتحاد الإصلاح الإيكولوجي لحدائق النباتات، من أجل تقديم معارف الخبراء في مجال تكثير أنواع النباتات الأصلية استناداً إلى بيانات من مئات المناطق المخصص للإصلاح تحت إدارة المنظمات الأعضاء في تلك الكيانات على مستوى العالم؛ وتشجيع جمعية إصلاح النظم الإيكولوجية على التعامل مع أفرادها لتقديم أحدث النتائج العلمية والبحوث المتعلقة بالمبادرات المحلية والوطنية والدولية للإصلاح في أنحاء العالم؛ وتشجيع المبادرة العالمية للأراضي الخثية على تقديم التوجيهات بخصوص كيفية إصلاح الأراضي الخثية ومنع تدهورها؛ وتشجيع اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة على تقديم الإرشاد بخصوص إصلاح الأراضي الرطبة -شاملة الأراضي الخثية؛ وتشجيع برنامج المساحات المعرضة للخطر على مشاركة تجاربه بخصوص إصلاح المساحات الخضراء في أوروبا والأعمال البحثية ذات الصلة؛ وتشجيع المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي على تقديم مدخلاته في توفير الحماية التقليدية وطرق الحفاظ التقليدية المتبعة لدى الشعوب الأصلية؛ وتشجيع أعضاء الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية على الاستفادة من منهجية تقييم فرص الإصلاح من أجل تحديد فرص إصلاح النظم الإيكولوجية على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية وعلى مستوى المناطق ذات الفرص المؤاتية. ومن المقرر أيضاً تشجيع أصحاب المصلحة في عقد الأمم المتحدة على تقديم بيانات مكانية لأغراض التخطيط لإصلاح النظم الإيكولوجية ورصد نتائجه.

---

٢١ دي ماكوين ، وجيه مايرز ٢٠٢٠. حرّاجون غير مرئيين – تقييم نُهج الاعتراف الموسع وانتشار الإدارة المستدامة للغابات من جانب المجتمعات المحلية. الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، استكهولم، السويد. متاح على: https://pubs.iied.org/pdfs/G04468.pdf

٢٢ جيه إيه درو ٢٠٠٥. استخدام المعارف الإيكولوجية التقليدية في الحفاظ على البيئة البحرية. دورية Conservation Biology، العدد ١٩، ص ١٢٨٦-١٢٩٣. DOI: 10.1111/j.1523-1739.2005.00158.x

٤٧- هناك عدّة مبادرات جارٍ تنفيذها في ما يخص تجميع الدروس المستفادة من التجارب السابقة في إصلاح النظام الإيكولوجي وتعميمها. ومنها -على سبيل المثال- مشروع مركز موارد الإصلاح وقواعد بيانات الموارد (مجموعة من مشاريع إصلاح النظم الإيكولوجية، والخبرات الفنية، وغيرها من المصادر العالمية، تحت إدارة جمعية الإصلاح الإيكولوجي)؛ وقاعدة بيانات إصلاح الشعاب المرجانية (مجموعة من مشاريع إحياء الشعاب المرجانية بأنحاء العالم، تحت إدارة مشروع أفضل ممارسات إصلاح الشعاب المرجانية للحاجز المرجاني الكبير)؛ والمبادرة الدولية للشعاب المرجانية (شراكة غير رسمية بين الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص)؛ وشبكة صحة البيئة (المعنية بزيادة الوعي بمزايا الإصلاح الإيكولوجي بين العامّة وصناع السياسات، لا سيما في مجال الصحة العامة)؛ وتقرير النظرة المستقبلية العالمية للأراضي الرطبة (تقرير صادر عن اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة بشأن تلك الأراضي على مستوى العالم)؛ والنظرة المستقبلية للأراضي العالمية (وهي منصة اتصالات تابعة للأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)؛ ومركز المعارف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (المعني بتجميع أفضل المعارف العلمية والتقنية المتاحة بشأن عكس مسار تدهور الأراضي). ومن المقرر تشجيع الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة لتلك المبادرات حتى تقدم المعلومات والإلهام للمشتغلين بإصلاح النظم الإيكولوجية الراغبين في تدشين مشاريع إصلاحية للمرة الأولى أو للتوسع في مبادرات قائمة بالفعل.

٤٨- على الرغم من التعقيد والطبيعة المتعددة الجوانب لتدهور النظم الإيكولوجية (وفق المبين في الملحق ١)، فإن المباحثات بشأن كيفية إدارة التحديات الأبرز واستغلال أفضل البراهين العلمية المتاحة سيكونان محل تيسير من الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة ومن الشركاء طوال هذا العقد. وستنظر تلك المباحثات في ما يلي: كيفية تلبية الطلب على البضائع الاستهلاكية عالمياً من خلال الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية بالتصنيع وبتنفيذ صناعات استخراجية؛ والدروس المستفادة من مبادرات الإصلاح الحالية وما يُتوخى منها من سبل لتذليل العقبات الماثلة أمام التوسع في مبادرات أخرى؛ وكيفية بناء الصمود في النظم الإيكولوجية السليمة والخاضع للإصلاح أمام تغير المناخ؛ وكيفية مساهمة الارتقاء بتخزين الأغذية وتوزيعها على نحو ملحوظ في تقليل <٤ مليار طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من ~١,٣ مليار طن من الأغذية التالفة سنوياً؛ وكيفية تعديل نظم إنتاج الأغذية منعاً لتدهور النظم الإيكولوجية عالمياً. (لمزيد من المواضيع الإضافية المقترحة من أصحاب المصلحة لأغراض التباحث والتنفيذ، يرجى مطالعة الجدول ١ في الملحق ٢.)

د) ترتيبات الإدارة

هياكل الحوكمة

٤٩- انطلاقاً من الصفة القيادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ستتمثل الأدوار الأساسية المنوطة بالوكالتين في ما يلي: تمكين الآخرين من التخطيط لإصلاح النظم الإيكولوجية وتنفيذ التخطيط ورصد نتائجه؛ وتنسيق جهود عقد الأمم المتحدة وتعميمها؛ ومشاركة المعارف والأدوات والدروس المستفادة؛ وإقامة الشراكات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المعارف وفي ما بينهم من الراغبين في المساهمة في الرؤية الخاصة بالعقد؛ وإعداد تقارير بشأن نجاح العقد وتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى جميع أصحاب المصلحة والمانحين. وستشمل التزامات إعداد التقارير جوانبَ منها : تبصير فريق إدارة البيئة بمعدل التقدم والخطط الخاصة بعقد الأمم المتحدة؛ وتقديم التقارير إلى الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وإصدار تقرير التحديد السنوي – مع التركيز فيه على مساهمة إصلاح النظم الإيكولوجية في أهداف التنمية المستدامة – لإعلام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٥٠- مع مراعاة توافر الموارد، من المقرر تشكيل فريق أساسي مشترك مصغر بقرار من برنامج الأمم المتحدة البيئي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أجل بناء وحدة مركزية لتنسيق أنشطة العقد وإدارة جميع الاتصالات. وقد سبق توصيف أنشطة الفريق الأساسي المتصورة في بند "التنفيذ" أعلاه. وسيتمكن الفريق الأساسي من قبول الانتدابات من شركاء عقد الأمم المتحدة بما يتفق وقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها. كما سيتولى منسق لعقد الأمم المتحدة إدارة الفريق الأساسي. وسيقدم المتطوعون دعماً إضافياً إلى الفريق الأساسي بخصوص وظائف من قبيل إدارة الموقع الإلكتروني وخدمات الترجمة والاتصالات وإقامة الشراكات وتنسيق الأنشطة في مناطق أو بلدان معينة.

٥١- من المقرر أن يقدم المجلس الاستشاري الإرشاد التقني إلى فريق الاستراتيجية (المؤلف من كبار موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثلي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) وإلى الفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة. وستشمل المواضيع الداخلة في عمل المجلس المذكور: الرصد؛ وإدارة الاتصالات والمعارف؛ والعلوم وأفضل الممارسات؛ والتمويل. ومن الهامّ في هذا الصدد بناء روابط قوية بين المجلس الاستشاري والفريق الأساسي لعقد الأمم المتحدة وأهم المنظمات الشريكة وهيئات اتفاقيات ريو وغيرها من هيئات اتفاقيات الأمم المتحدة. فمثلا: من المتصور أن يضم المجلس الاستشاري ممثلين و/أو رؤساء لجان مجالس علمية قائمة ضمن هيئات اتفاقيات ريو، فضلاً عن ممثلين للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والشباب والمزارعين ومجموعات حقوق المرأة وخبراء الإصلاح والمنظمات الشريكة الأساسية، علاوةً على شركاء من الشركات. كذلك من المتصور إنشاء آلية تنسيقية غير رسمية مع أمانات اتفاقيات ريو الثلاث، وغيرها من هيئات اتفاقيات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى وحدات تنسيقية للعقود الأممية الأخرى ذات الصلة.

٥٢- بالإضافة إلى المجلس الاستشاري، من المقرر تشكيل فرق عمل -حسب الاقتضاء- لضمان مراعاة المواضيع ذات المجالات المشتركة، مثل حيازة الأراضي والنوع الاجتماعي والزراعة وحقوق الإنسان والشعوب الأصلية والشباب والقوى الاقتصادية المتسببة في تدهور النظم الإيكولوجية، وعقبات الاستثمار في الإصلاح؛ وذلك ضمن جهود أصحاب المصلحة في عقد الأمم المتحدة لدى تنفيذ أنشطتهم. ومن المقرر أن تعزز فرق العمل آفاق الحوار وأن تصدر مواد مناسبة بخصوص تلك المواضيع المشتركة وغيرها مما هو وارد في الملحقين ١ و٢. وبناءً على عدد التعليقات الواردة على مسودة الاستراتيجية المتعلقة بموضوع التمويل

والاقتصاديات، من المتصور -مثلاً- تشكيل فريق عمل لإعداد التوجيه والإرشاد بخصوص كيفية إعادة توجيه الإعانات نحو إصلاح النظم الإيكولوجية توجيهاً مناسباً؛ ومواجهة القوى الاقتصادية والمصالح المترسخة التي تفضي إلى تدهور تلك النظم؛ وتحفيز المستثمرين من أفراد ومن مؤسسات نحو الاستثمار المشترك في الإصلاح مع شركاء القطاع العام حتى في البيئات التي يطغى على فوائد الإصلاح فيها صفة السلع العامة.

٥٣- من المقرر أيضاً تشكيل هيئة باسم "البشر في الطبيعة"، على أن تضم فريقاً متعدد التخصصات من صناع الرأي المشاركين في تنفيذ إصلاح النظم الإيكولوجية؛ وذلك في مستهل عقد الأمم المتحدة. وستتولى تلك الهيئة مسؤولية مساعدة الحراك العالمي في إنشاء واجب قائم على القيم مناسب لإصلاح النظم الإيكولوجية ورعايتها. ومن المتصوَّر ألا يقدّم ذلك الواجب الإلهام للحراك العالمي فحسب، بل أن يكون منطلقاً لمبادئ أساسية قادرة على الصمود في وجه الزمن وعلى تمكين الحركة من مواصلة العمل لما بعد عقد الأمم المتحدة ولقرون قادمة.

النتائج

٥٤- لعقد الأمم المتحدة مجالات تركيز هامّة منها إطلاق التمويل وحشده في القطاعين العام والخاص للتوسع في جهود الإصلاح. وكما سلف بيانه في البند ٣ب أعلاه، فإن مبلغاً قدره تريليون دولار أمريكي لهو تقدير متحفظ للتمويل المطلوب للمساعدة في مواجهة التحديات البيئية الحالية من خلال إصلاح النظم الإيكولوجية. غير أن إطلاق هذا المبلغ وحشده ممكن عبر مسارات كثيرة؛ ومن ذلك تغيير نظم الإعانات الحكومية، ونظم الضرائب، والميزانيات الوطنية وميزانيات الحكومات المحلية. كما سيلزم حشد التمويل من المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومن المصارف الإنمائية الوطنية، والمصارف التجارية، ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر. كما سيلزم إحداث تدفقات تمويلية أخرى قوية من الاستثمارات المؤثرة، ورأس المال الخيري، واستثمارات المجتمع المحلي، والتزامات الملاك، والمساهمات الفردية. وسيتضمن المركز الرقمي لعقد الأمم المتحدة قسماً مختصاً بتقديم المعارف المتعلقة بكيفية تمويل إصلاح النظم الإيكولوجية وبناء قدرات أصحاب المصلحة من أجل حشد التمويل المطلوب. ومن المقرر تشكيل فريق عمل مختص للتركيز على هذا الموضوع دون سواه.

٥٥- من المقرر تمويل الأنشطة التي يباشرها الفريق الأساسي والشركاء الأساسيون عبر صندوق استئماني متعدد الشركاء؛ أما مقدار التمويل المتوفر للفريق الأساسي فسيكون له أثر قوي في مدى تحفيز الأنشطة المندرجة ضمن عقد الأمم المتحدة. ومن ثم، فإن حشد التمويل لهذا الفريق يعد أولوية كبرى بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٥٦- إنّ الصندوق الاستئماني غير مصمم على هيئة تسهيل ائتماني يموّل جميع الأنشطة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية بالكامل. بل سيقدم التشجيع والدعم للتدخلات الاستراتيجية بُغْيَة تحفيز التوسع في جهود الإصلاح لدى أصحاب المصلحة في عقد الأمم المتحدة، وذلك على نحو عليم منسَّق. وسيتحقق ذلك من خلال محصلات ثلاث: فأما المحصلة الأولى فتركز على إنشاء حراك عالمي وتحفيز مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية وتحفيز الإرادة السياسية وتبادل المعارف والتعاون العابر للقطاعات في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية. وأما المحصلة الثانية فستزيد من القدرات والإمكانات في القطاعين العام والخاص ولدى المجتمع المدني على صعيد إصلاح السياسات؛ وستحفز تلك الإصلاحات الاستثمار كما ستزيد من سبل إتاحة الموارد، بما يؤدي إلى إجراءات إصلاحية على الأرض وإلى تنفيذٍ جاد ضمن المبادرات الهامّة. وأما المحصلة الثالثة فستتمثل في توثيق النتائج ومشاركتها عبر أنشطة الرصد وإعداد التقارير بخصوص العناصر البيوفيزيائية والاجتماعية الاقتصادية لإصلاح النظم الإيكولوجية إصلاحاً مستداماً؛ إلى جانب التأثير في الأنشطة الإصلاحية. ومن أمثلة الأنشطة المقرر دعمها من الصندوق: إنشاء وإدارة مركز رقمي لتحفيز حراك عالمي يركز على إصلاح النظم الإيكولوجية؛ وإنشاء مسار لمشاريع القطاعين العام والخاص في مجال الإصلاح؛ وربط المستثمرين بمشاريع إصلاحية تحظى بمقومات القبول المصرفي؛ وإدارة المعارف وبناء القدرات من أجل دعم جهود التصميم والتنفيذ في مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية؛ وعقد مباحثات عالمية بشأن إصلاحات السياسة واختلالات الأسواق والشراكات بين القطاعين العام والخاص والحوافز المالية لإصلاح النظم الإيكولوجية؛ ورصد معدل النجاح في عقد الأمم المتحدة وإعداد التقارير بشأنه. ويهاب بالدول الأعضاء وبأصحاب المصلحة الآخرين القادرين على تقديم الموارد المالية لتلك الأنشطة أن يساهموا في الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء؛ علماً بأن الصندوق لن يقبل مساهمات من كيانات خاصة تولد مداخيلها الرئيسة من استخراج أنواع الوقود الحفري أو من معالجته. أما التحالفات من قبيل العمل المناخي +١٠٠ (الذي يمثل ٣٧٠ مستثمراً بأكثر من ٣٥ تريليون دولار في صورة أصول تحت إدارتهم) فيهاب بها أيضاً تشجيع التعاون مع عقد الأمم المتحدة بُغْيَة حشد التمويل للتوسعات الكبرى في إصلاح النظم الإيكولوجية. علاوة على ما سبق، سيتعاون عقد الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً مع الصناديق العامة القائمة مثل صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي -الذي تشترك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مع الشركاء في رعايته وتعزيزه- من أجل تحفيز استثمارات القطاع الخاص في الإدارة المستدامة للأراضي وفي إصلاح النظم الإيكولوجية. وأخيراً، سيشجع الصندوق الاستئماني ظهور صناديق خاصة جديدة للاستثمار المتركز على إصلاح النظم الإيكولوجية.

رصد التقدّم المُحرز

٥٧- سيركز رصد عقد الأمم المتحدة وإعداد تقاريره على دعم الوفاء بالالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بإصلاح النظم الإيكولوجية تحت مظلة عالمية مشتركة. ومن خلال توليد المعارف ونشرها وبث الإلهام، سيساهم عقد الأمم المتحدة في تعزيز الوفاء بتلك الالتزامات كافة والمساعدة في رصد معدل تقدمها، ليحقق بذلك ممارسة قوية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يستهدف العقد – من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والشركاء الآخرين – إبراز المعلومات المتعلقة بمعدل التقدم وإتاحتها لجمهور كبير، بما في ذلك ما يكون عبر الهياكل الحالية التي تستعين بالاستشعار عن بعد وصور السواتل.

٥٨- لا يعتزم العقد إنشاء آليات رصد وإعداد تقارير نظامية قُطرية، بل سيستعين بالنظم القائمة لذلك والبناء عليها ضمن الالتزامات والاتفاقيات والخطط العالمية ذات الصلة. ويشمل ذلك -على سبيل المثال- خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وإطار التنوع الأحيائي ما بعد عام ٢٠٢٠ المنبثق عن اتفاقية التنوع الأحيائي، وأهداف الإدارة المستدامة للأراضي/تحييد تدهور الأراضي ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتقارير نتائج مبادرة تخفيض انبعاثات إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية (+REDD) ضمن الاتفاقية الإطارية، والحصيلة العالمية للالتزامات المحددة وطنياً؛ وخطة رامسار الاستراتيجية ٢٠١٦-٢٠٢٤، وخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات ٢٠١٧-٢٠٣٠، وخطة العمل الأفريقية بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية لزيادة الصمود، وإعلان نيويورك بشأن الغابات، وتحدي بون. ومن المقرر تجميع البيانات المتعلقة بإصلاح النظم الإيكولوجية من تلك المبادرات القائمة بالفعل من أجل اقتفاء معدل التقدم الحاصل في عقد الأمم المتحدة، وهو ما يعني تقليل متطلبات التقارير بالنسبة إلى الدول الأعضاء. ويتولى فريق عمل الرصد الحالي بقيادة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقييم البيانات المنبثقة عن أطر العمل الحالية لاستجلاء الأنسب منها لبيان معدل التقدم في العقد وكيفية رأب الفجوات الحالية في المعلومات. ويجري حالياً إعداد إطار ذي مؤشرات ومسارات إعداد التقارير ومسارات زمنية محددة. ومن المقرر استخدام البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي والسن والحالة الاجتماعية الاقتصادية كلما كان ذا جدوى في جهود الرصد وإعداد التقارير الخاصة بالعقد.

٥٩- سيكون لمستهدفات إطار التنوع الأحيائي وما بعد عام ٢٠٢٠ المنبثق عن اتفاقية التنوع الأحيائي أهمية خاصة بالنسبة إلى جهود الرصد وإعداد التقارير الخاصة بعقد الأمم المتحدة. ومن المقرر اعتماد تلك المستهدفات وتدعيمها من جانب عقد الأمم المتحدة حرصاً على وجود تكاملات قوية بين العقد والإطار المذكورين. ومن المتصوَّر أيضاً أن تتجلى جميع أهداف التنمية المستدامة (١٧ هدفاً) ومؤشراتها بالأساس في جهود تعميم العقد ورصد أدائه وإعداد التقارير الخاصة به. ويعود ذلك لأسباب أولها أن إصلاح النظم الإيكولوجية يتفرد بكونه تدخلاً قادراً على المساهمة في جميع المستهدفات العامة لأهداف التنمية المستدامة، متمثلة في القضاء على الفقر، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة تغير المناخ، وتحسين سبل العيش على مستوى العالم؛ وثانيها أن الإطار الزمني لأهداف التنمية المستدامة ممتد حتى عام ٢٠٣٠، مثلما هو عقد الأمم المتحدة. وثمة غايات داخلة ضمن أهداف التنمية المستدامة مع ارتباطها بصفة خاصة بإصلاح النظم الإيكولوجية وبصفة مباشرة بأنشطة عقد الأمم المتحدة، وتشمل – على سبيل المثال لا الحصر - الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: المياه النظيفة والصرف الصحّي، الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: الحياة تحت الماء، الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة: الحياة على اليابسة. وتشمل تلك الغايات، على سبيل المثال، ما يلي: الغاية ٦-٦ بشأن حماية وإصلاح الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار وخزانات المياه الجوفية والبحيرات؛ والغاية ١٤-٢ بشأن الإدارة المستدامة والحماية والإصلاح للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية؛ والغاية ١٤-٤ بشأن إعادة إحياء الأرصدة السمكية البحرية؛ والغاية ١٥-١ بشأن ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها؛ والغاية ١٥-٢ بشأن وقف إزالة الغابات وإحياء الغابات المتدهورة؛ والغاية ١٥-٣ بشأن ترميم التربة المتدهورة وتحقيق تحييد تدهور الأراضي، وذلك وفق الأهداف والغايات المقررة في اتفاقية مكافحة التصحر.

٦٠- من المقرر إجراء تقييم مشترك لمعدل التقدم في "عقد الأمم المتحدة" في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٨ بمعرفة مكتبي التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ومن المقرر رفع تلك التقييمات إلى فريق الاستراتيجية لدى البرنامج/المنظمة (وهو الفريق المشتمل على مديرين في كلا الوكالتين)، إيذاناً بإتاحته للجمهور.